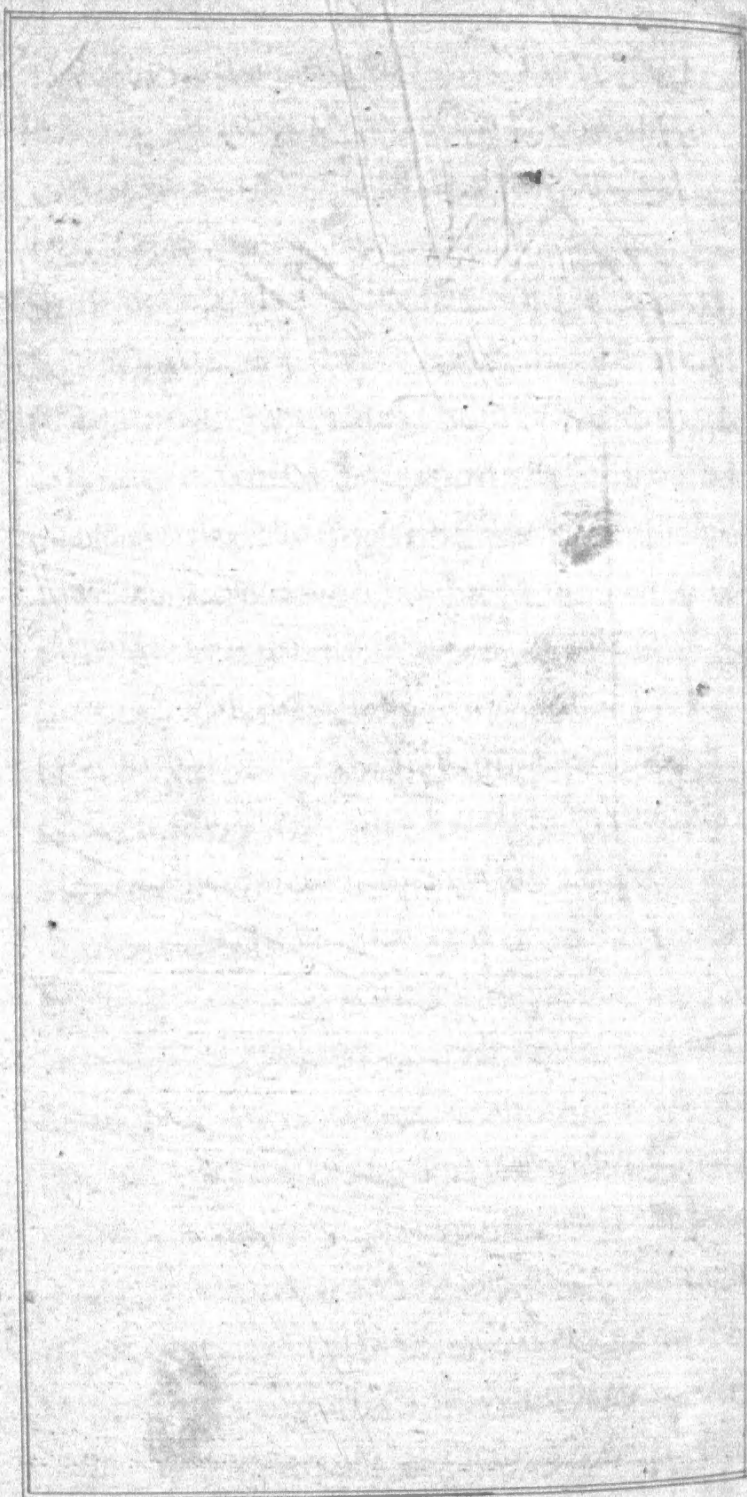


يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز كما نرى في موضع فلت قد صرحوا بجواز ان اذ اعطف احد على
 الآخر وقال النسوي بحذف العاطف في الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديره ليك
 واللام ليك ففتح الخطاب بالكاف الاول لبراهيم عليه السلام والباقي لرفع على طريق الجواب عن
 الغائب فانريد الجواب على المبلغ او لا ثم على ذلك الغائب لا محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ و
 لا يفي ما في وجه الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع حسنة الخطاب
 لا الغيبة من اللطافة لبيك لا شريك لك استئناف لبيك المحمل بكسر الهمزة على الاستئناف ونقحها على
 التعليل والاشارة في المحيط وهو اختيار محمد كافي الاكرام في النعمة بالكرام او مصدر بمعنى الام
 منصوبة وهذا اشتهر او مرفوعة على الابتدائية لك خبر ان او خبر الابتداء وخبرها محذوف تقديره
 ان الحمد والنعمة يثبتان لك او الحمد لك والملك كالنعمة لا شريك لك استئناف ولا يمتنع منها
 اي من هذه الكلمات حتى يكون احكامه على وجه السنة وان زاد من المرويات عليها جاز مثل لبيك
 اله الخلق لبيك ولست برفع الصوت بها فصار محرم بهذه الافعال لكن الورك هو التلبية مع
 فكل منها لا يجرى عن الآخر كافي النصف وذكر في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة فاركها
 مستثنى في المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال الطرفان ان التلبية لا تشترط بل لفظ طال
 على التعظيم كالنسيج والتهيل ولولا الدارسية لكون في الهلالية انه قول النقلة واذا عرفت ذلك فيستغنى
 اي تجتنب الرفع اي ما يستغنى من ذكر الجماع ودواعيه وهو الاصح كافي المفردات وقيل هو الرفع
 الجماع واللسان الواحد به وبالعين الغزل كافي المغرب والفسوق لغة الخروج وشرعية الخروج
 عن حدود الشريعة وقيل التساب والتأثر بالالفاظ كافي الاكرام في الجلال اي شدة الخصام وجمعة
 الكلام مع الرفقاء والمكارين والخدم وما قبله مجادلة المشركين في تقديم الحج وتأخير فليس به
 ههنا كافي الاكرام في وقتل صيد الكفر وهو ما يكون لئلا في غير الماء فافي الماء حل قتله ويستغنى
 من الفواشق لآية والاشارة في الحصة اليه اي الى القتل والدلالة في الغيبة عليه فيستغنى عن
 احذ الصيد والاعانة عليه والتطبيب اي استعمال الطيب بلوق شئ منه بشئ من بدنه او
 لونه كاستعمال الماء والورد والسنك وغيرها والدهن في معنى الطيب ويكره شتم الطيب والوجهان
 والثمار الطيبة كافي المحيط وقلم اي قطع الظفر ولو واحدا سواء قله بنفسه او غيره بامره او قلم ظفر
 غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلان باس ج كافي المحيط وشق الرجل والمرأة شرا الوجه لا عن غيرها
 وشق الرجل شرا راسه فلا يجوز للمرأة كشفه كما سياتي فالاولى راسه وفيه شعرا وان شق الرجل على راسه

شيئا ما لا يعطى به الرأس كالطست فلا شيء عليه ولا يفعل به جزءه كافي المحيط وغسل رأسه بالخط
 والخلا والريث وتجبة بالخط أي بآه المنزج به وقيل أريد به الخط العوافي إذ فيه راحة مستلقة
 وعن أبي يوسف لا بأس به كافي المضرب وقيل شعرا بأنه لو غسل بالصابون المرحض أو الماء
 الفراح ليس عليه شيء من الإجماع كافي شرح الطحاوي وقضها أي قطع الحجبة كلها وبعضها فيه
 رضى إلى أنه قد يقص في النهاية إن الأكاسير حلقونها للشجاعة وكذا بعض القضاة وحلق راحة كلاه
 بعضا وكذا حلق رأسه وحلال فالأولى حلق الرأس وشعره منه ولومن الأبطر والأولى أخذ
 الشعر فيمنع التقصير والتنف وأخذ الثارب وغيرها بلا استئذانك ويتقى احتراق شعر اليد للحزك
 في المحيط وليس يحيط ليسا معتادا كما إذا دخل اليد في كم الثياب أو القميص أو الخشن مثلاً فلا بأس
 بها أو أنزل اليد إلى ليس عليه شيء كافي الكافي رأس عمامة فليس بعض الرأس ممنوع كستر الكل
 وليس خفين إلا بعد قطع الساق منها وهو لم يجد الثياب وإنما مع أن ليس الخف ممنوع لأنه يستر
 بأباحة المشي وهو منى والأولى ليس يحيط أو خفين فإن المرأة تلبس المحيط والخفين كافي قسم
 ولا ينبغي أن ذكرها تخصيص بعد تعميم والمصوغ لطيب أي شيء من راحة مستلقة كالزعفران والخمار
 بخلاف الوضوء فإن فيها خلافاً إلا بعد هذا الاعتدال والطيب بلا راحة بالغسل أو الحلق أو
 الأيام ومن عهد لوم بعد صبغه إلى غير جاز ليسه كافي المغرب وعنه لوم يتنزه الصبغ جاز كافي
 الكرماني وإشارة المضرب إلى عدم صحة القولين الأخيرين وأعلم أنه لو قال ويتقى الرث ^{من} _{من}
 محطوره الأحرام كان أحسن لأن ما حمل هناك فصل في الجنايات لا ينبغي الاحتكام إلى اغتسال بائنه
 كان لكن بحيث لا ينزل الوسخ في المحيط إزالة التفت حرام وهو في الأصل الاغتسال بالماء الحار كما قال
 ابن الأثير أو دخول الحمام كما قال المطزى ولا الاستظلال الأبيض ما يتخلل من حجر أو وبر أو صوف أو سد
 أو الاستظلال بمحمل يفتح الميم الأول وكسر الثاني أو بالعكس اليهودج الكبير وشدهيان بالكسر ما يجعل
 فيه الداء أو الدنانير من هي المطر أي نصب كافي الكرماني في حفره بالفتح أي على سطح المنطقة
 كذلك وأكثر التلبية أي قال التلبك الخ ما استطاع فأنها سنة متى حط أي كلما فرغ من صلوة ولونافله
 وهذا ظاهر الرواية وقال أبو جعفر من صلوة وقته دون فائته أو نافله كافي شرح الطحاوي أو يحل ثوبا
 بفتحين أي مكانا مرتعا أو محيط أي ثوبا أو أي حضيضاً وهو في الأصل يسيل فيه الماء أو لغيره
 أي لغيره بعض الحاج بعضاً آخر سواء كان منسجماً أو أكبين كما أشار إليه النهاية والركبة في الأصل
 اسم جمع للركبة أي أو آخر أي دخل في السج من سجد أو مال رأسه وأبته بالزمام كافي النهاية

3.1



على استيقظ من منامه كما في المحيط في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلوة فيؤتى بها عند الاستيقاظ
 حال الحال كما في الهذلية وإذا دخل مكة ليلاً وسبح بها بدأ منها بالمسجد الحرام من جانب الشرق
 من باب بنى شيبه فإنه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمجمر في وسط مكة ذراعاً مائة ألف و
 عشرون وطافاً سبعة وأربعين ومائة واسطواناً ثمانية وعشرون ذراعاً مائة ألف و
 مائة وخمسة عشر وحسين رأى البيت الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاق أهل المكان
 الشريف زاده الله تقع شرقاً لسقفان وهو من السطح ثمانية عشر وخمسة عشر ذراعاً محيطاً إلى السور
 سبعة وعشرون ذراعاً وعرضها ذراعان من ركنه الشامي إلى العراق اثنا وعشرون ذراعاً وسنار
 الباني أربعة وعشرون ومنه إلى الحجر أحد وعشرون شبراً كما رأى قال الله أكبر أي من البيت وغيرها
 وهل أي قال لا اله الا الله تحترق من الوقوع في نوع شرك لعظمته وعالاه يستجاب إذا راع في
 العدة وحده بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي سجادة لدعوة بأشياء فان التبعين يذهب رقة القلب
 وكان لمحمد في الأصل الحج شياً من الدعوات التي في العدة والظبية وغيرها ثم استقبل استقبال الحجر
 الذي كان ايضاً مضيقاً بين الشرق والغرب ثم صار سود ليحجب أهل الدنيا عن رتبة العقبة
 والذي منه قدم شبراً أربعة أصابع وكبر وهل حال كونه يرفع يديه كالصلوة أي كما يرفع اليدين لها
 ثم يسلم كما في الحقيقة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر وأفعاله ما خذ وسكبه واسله
 أي من الحجر باليد والقبلة ان قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقدر عليه غيره من شياً من
 عصا أو غيره في يده وقبله أي الشجر وأن حجر عن الأساس استقبله أي قام بجذء الحجر وأما ما يريه عن
 كفيه وكبر وهل وحده الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قبل كفيه وطاف سائياً بالأعزى فلو طاف
 لأكبوا ويجوز عند اعدان اقام بكراً ولا فعلية دم كما في المحيط طواف القدوم ويقال الطواف
 الحقة وطواف القضاء وطواف أول عهد بالبيت والاطلاق دال على انه جازي بما يكون فيه الصلوة كما
 في قصه وقد سن هذه الطواف للآفاق أي الخارج كما في المتداولات لكن في خزائن المفاتيح انما
 على الأصح فلا يسن لك إذا قدومك وليس لأهل المواقف وداخلها وخارجها حال كونه أخلاً عن عينه
 أي بين الطائيف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحجر كما في الحقيقة وغيره فإنه لو بدلت إلى الركن الباني لم يجر
 وقال العامة بالجواز كما في المحيط لكن مكرره وذكر في الروايات انه لا يعتد به كما في الكشف مما يلي الباب
 أي منظر البيت والأولى ما يلا المتر فإن الولي لغة وعرفاً يقتضيه عدم الفصل كما في المفردات والكتاب
 من السج مضرب بالنفضه عرضة أربعة أذرع طول ستة أذرع وعشرة أصابع والكلام مشيراً إلى انه لا يأخذ

عن يمينه ما يلي المحرك لواحده عند جاز الان فيه نقصاناً واحشاً واجبالا عاده وذكر في الرقيات لا بعد
به كما في الكشف وراه الحطيم موضع من ركن العراق الى الثاني فيدبر اب اعلم سنة المذبح وشهر من البيت
قريب من ربعه لا قد كان ثلثين ذراعاً في ثمانية عشر من الحطيم الكسر ما بمحفة منعولاً لا تترك حيز
ورفع البيت بالبناء او بمحفة فاعل فان العرب طاح عليه ثيابا طافرا بها وانحط بالمرور والكلام شعر
بانه لو طاف فيه لم يجز كما في الاختيار وكب لانه من البيت الان قرشاً اخر منه وقت عمارة لعدم
تدريكم على النفقة الطيبة كما في فتح الباري سبعة اشواط جمع شوط او طوقه في الاصل جرى مرة
الى الغايط يرمل يضم الميم اى يسرع في المشي ويحول سكبه في الثلث من الطواف الاول جمع الاول
فيه رمل الى ان الرملة كل منها من الحجر فلزمه الناس في رملته قام حتى يحول سلكا في رملته سنة بلا
بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان رجوا يشي حتى يحول الرمل الى ان لا يرمل في الاربعة فتارة
لكن لو رمل فيها فلا شيء عليه كما لو شئ سهل فيها يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهد والاطلاق
قال على ان رمل يسر الرمل وان لم يسر بعده وفي العدة انه لا يسر الا اذا سب بعد مصطعباً او جاعلاً او سط
الرداء تحت بط الامين وعلقيا طافية على كتفه الايسر من جنتي الظهر والصدر كما قال ابن الاثير والاشعري
مولى الى ان التيم لم يفتط في الطواف وانما الشريط ان لا يتوى شيئا آخر كما قال بعضهم واما عند الباقي فشرط
فالطواف بلاينة او نية التطوع وقت الحج ^{وقد} عرض لغرض عند الاولين خلافا للاخيرين ولوطاف طابا
لغيرهم او هاربا من عدوهم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر الى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا يقرأ
بذلك نفع كما في المحيط والى انه لا يلد هو فيه لانه صلوة كما في النظم وكلما مر بالجر للطواف فعلى ما ذكر من نحو
الاستقبال والاستلام والذكر والاستلام الركن اليماني حسن فلا يسر في طوافه ولا يركب كما في الكافي لكن في
المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن الجعفي انه حسن وعن محمد بن كاسلام الحج والاكفاء يشير الى انه
لا يستلم الركن العراقي ولا الثاني كما في الكرماني لان الركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه
على قواعد ابراهيم والثاني الثانية فقط وليس للاخيرين شيء منها اما الاول فظاهر واما الثانية
فلانهما من بناء الجحاج اذ لم يتصرف الا في همة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كلها
في فتح الباري والاولى ان يقال ليس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتحقيق
والتشديد والالف للعرض والاشباع او الاصل يعني وختم الطواف اى جنبه فيستلم طواف الزبارة
والصدر والعتبة وغيرها باستلام الحجر كما من التفصيل ثم صلا وقت يسبح فيه النطق شععا كالحرام
الا انه لا يجزى المكتوبة ويدعو بعد ما همس بين والمرمات كما في الزاهد يجب تلك الشفع عند كما في المحيط

وغيره في النظم والتشفيق انها سنة واجل تستأنف اوصفة شفعاً كقول بعد كل طواف بالفتح
 ويهز الكسر على ان جمع طوفة والمجوع كل اسبوع والبعدي عامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم
 صلى لكل شفعاً صح بل اكثر امة عند الطرفين سواء انصرف عن شفع او تروا ما عند يوسف فكذلك
 اذا انصرف عن شفع كان بضعه اسابيع او ستة ولما اذا انصرف عن ترك ثلثة اسابيع او خمسة او سبعة
 فيكون عند كل انظم عند المقام بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه السلام وقت النزول والركوب وهو
 حجر فيه اثار قدمه على سبعة وعشرين ذراعاً من البحر طول عشرة اشبار وعرضه سبعة او عند غير اي
 المقام من الجحاح حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زعمه الناس من الصلوة في المقام يصل في
 المسجد حيث يشاء وهذا بيان لافضلية والا فان صلى في غير الجحاح اذ كان في قضم تم اي جعله لصدقة
 عاد الى البحر الاسود واستلم البحر كما من التفضيل لا تسع بعده والسبع كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام
 بعد طواف ليس بعده سبع كما في المحيط وكبر وهل كان من وخرج على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من
 اي باب شاء والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة فصعد الصفا
 حتى يرى البيت كافي الكافي والادوية للمروة في الصفا وان كان في الاساس صعدا السطح وفي السلم
 واستقبل البيت اي تحول اليه ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من الفصل كما في العدة وان لم يكمل بحجته
 كافي المحيط وكبر وهل وسبح كثيراً كما في الاختيار وصل عليه عليه السلام والاولى وحمد الله وصل عليه
 وكبر وهل كافي المحيط ورفع يديه كالادعاء ودعا وطلب ما شاء من الحاجات الدينية والدنيوية
 بنظره ولا يقرأ من الصفا وقد شئى نحو المروة وفيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق ولا يحمل الاطراف
 كافي المحيط ولا يبعد ان يكون في تبة اختلاف كافي الطواف ساعياً بقدر ما يقرأ خمس وعشرون
 آية من البقرة كما في ازهاج ولا يخلو عن اشعار ما بان المرأة لا تسع كما سيجي بين الميادين ^{تعالى} الوادي
 في طرفة الوادي الذي كسب السيول اليوم وما علاستان للسبع متقوتان عن جدار المسجد متصلان
 به الاخفين على التعلين فان احدهما اخمر كافي النهاية او اصغر كافي المبشرات وفي كلامه في الزاوية
 على السكينة في جانب الميادين كما مر فصدفها اي في المروة وفعل عليها ما فعل على الصفا من الاستقبال
 والذكر وغيرهما ثم سعى المروة الى الصفا كما فعل فصار سعى الصفا سعى المروة اثنين فجمع العبد
 ليس واحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح هو الاول كافي شرح الطحاوي يفعل هكذا اي مثل
 السعيين في الابتداء بالصفا واختتام على المروة سبعاً من المرات اربع منها سعى الصفا وثلث سعى
 وفيه اشارة الى انه لو صعد الصفا لكانت بان بداء بالمروة فعليه اعادة سعي اذا لا يمكن ذلك الا به

ومن اصحابنا من يعتد بالاول الا انه مكره والعصم الاول كما في النجعة ثم اى بعد السبع دخل المسجد وصلى شعا
 كما في قم وسكن مكة ان قدم قبل ايام الحج فمات في سنة محظور الاحرام واخره عن النجس من قول ابن عباس اخرج
 وحل كما في النهاية وطواف سبعة اشواط بعدها شفعاء لا ما شامود ذلك لانه افضل من الصلوة الا ان
 المكي وفي الاكتفاء اشعار بان لا يسقى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يبرم لانه لا يكون الا سبع
 كما في شرح الطحاوى وخطب الامام اى الخليفة اوابيه ذلك خطب بين خطبتين فاصل يوم فخطب
 خطبة واحدة بلا جلوس بعد الظهر سابع ذى الحجة بمكة وعلم فيها المناسك الى يومى من عداة الترة
 الى زوال عرفة وهي كيفية التوجه الى منا والمكة والصلوة فيها والتوجه الى عرفات وغير ذلك والمناسك الى
 الحج جمع المناسك بفتح السين وكسر ها في الاصل التبعيد ويقع على المصدرة والزيان والمكان كما قال ابن ك
 لكن في الاساس والغريب انه بمعنى الذبح ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما جلوس بعد الظهر
 التي من زوال عرفة الى زوال يوم التشريق وهي الوقوف بعرفة والمراعى روى الجارود وغير ذلك التاسع
 ذى الحجة بعرفات بالكسر والتنوين فانها منسوبة بالاجماع ويجوز منع حرف الاصل جمع صار اسما للموضع
 واحد يقال له عرفه كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انما من الاسماء المرتجلة فان عرفه لا يعرف فاسما لا
 كما في الكرماني ثم خطب خطبة واحدة بعد الظهر لعلم الباقي المناسك الذي هو رعى الجار والوقوف
 بالمحصب وغيره الحادى عشر من ذى الحجة بمكة بكسر الميم والياء وقد يكت بالالف والغالب عليه العرف
 والتذكير كما في الكرماني وهي قرية لها ثلث سلك فيها يدعى الهدايا والضحايا على اربعة اميال من مكة
 شرقا ميل الى الجنوب ويخرج من مكة الامام مع الناس عداة اى بعد صبح صلوة الفجر كما ذكره القندوز
 او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم التروية اى الناس من ذى الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام
 رأى ليلة كان قابلا يقول لاني الله تعالى يامرك بذا فاجب انك هذا فلما اجمع روى اى تفكر في ذلك الامر ان
 الله تعالى ثم عرفه اليوم التاسع من ذى الحجة فسمي عرفه ثم راء في ليلة العاشرة فسمي بعرفة اليوم
 كما في الكرماني الى منى فبشر بها الخيف ومكة وبات بها فخطبهم الظهر والعصر والغروب والعشاء
 فيها الاوقات الى ان يصل صلوة فمريم عرفه ففلس كما في المحيط اوفى وقتها العروف كما في شرح الطحاوى
 وهما سنة فلو بات بمكة ثم خرج منها بعرفة فمريمها وبمكة الى عرفات جازي الا انه منى كما في الاختيار وغيره
 ثم اى بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج منها اى من منى الى عرفات هي عداة اميال من منى يقربها
 موقف اى جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فريضة الوقوف الا للاستثناء المنقطع بطن بعرفة بضم العين
 المهملة وفتح الراء وادخلها عرفات كما في الكرماني وغيره وينبغي ان لا يترك الطريق المستقيم للمارة كما في المحيط

فإذا زالت الشمس خطبت الإمام خطبتين بينهما جلسة كالمجعة وعلم فيها الوقوف بعرفة ومن دخلته زلزلة
 الجوار والمخوف والحلق وطواف الزيارة وجمع الإمام بالناس بين العصر والمغرب في وقت الظهر كما في النعم
 وإطلاقه يشير إلى استراحتهم مسافرين أو مقيمين ويكون الإمام مسافرا أو أقوم مقيمين وبالعكس
 والإكتفاء مشعر بأنه لا يقصر الإمام ولا القوم لموافقة كما في المحيط بأذان واحد بعد جلوس الإمام على
 المنبر عن أبي يوسف قبله وعند بعضه صد الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه روى إلى أنه لا يتطوع فيها
 ولا يفرض ثانيا قبل العصر خلافا للحمل ويكره التطوع كما في فتاوى شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرماني
 لكن في المحيط لو تغفل سوى سنة الظهر ياذن ثانيا الأفي رواية شاذة عن محمد وأقامت قبل كل صلاة ثالثة
 وشرط لجواز الجمع الجماعة مع الإمام أو نايبه كالنائب والنزحلي كما في شرح الطحاوي والأحرار بالجمع قبل الزوال
 في رواية وقبل الصلاة في أخرى كما في الزاهد فيهما أي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل فلا يجوز
 العصرة آخر وقت الظهر بل في وقتها لما قد أحدها أي الجماعة والأحرار كخطبة الظهر سنة واحدة وكما صلا
 أحدها مع غير الإمام وكحلان ومعمري بالعمرة إذا أحرم بالجمع بعد أن يصلي الظهر بالجماعة فينشط للجمع عند
 أيخف في يوم عرفة والأحرار والجماعة والإمام وعندهما الأولان فقط والصلاوتان بمنزلة صلاة واحدة
 ولو ظهر فساد في الظهر وثلاثان أدى قبل الوقت أو بلا طهارة أعيد العصر بل أدى في وقت مع الطهارة
 كما في النهاية ثم أي بعد أداء العصر ذهب الإمام مع الناس إلى الموقف وهو موضع من عرفات بقرب جبل
 الرحمة على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم وموقف الإمام وفيه شعار بانه جلد ما شيا لكن
 الأفضل أن يكون راكبا في سبيل الإمام داعيا بعد الحمد والصلاة والنهليل والتكبير كما في المحيط بغسل
 أو جمع بين الصلوتين وذهب ليحال كونه مغسلا في وقت الجمع أو الذهاب فيكون خلافا لما في الجمع
 أو ذهب والإمام في خزانة المفتين والثاني في الثاني سن فلا غسل أفضل من الوضوء كما في الهداية ويكره
 لأداء فرض الوقوف حصورا ساعة أي في زمان من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم الغزاة وقت الوقوف
 لا غير فإن وقف قبل الزوال أو بعد الطلوع لم يكن ذلك فرض الوقوف والإطلاق يشير إلى أنه يصح الوقوف
 مع الجماعة ويجوز كما في الخلاصة ولو كان الحجر الحاضر في الموقف نايبا أو منع عليه لأنه وجد منه الخطر
 في عرفات ولا يشترط البنية في كل مكان أو كان الحاضر النائم أو المنع عليه أهلا أو حرم بالجمع عنه أي عن ذلك الحاضر
 رفيق وإن لم يأمم بالأهالك قبل العجوة فالأمر بالإمام به لا يطع الممنوع عليه محوما وفيه إشارة إلى أنه لو اهل غير رفيقه
 لم يعمموا كما قالوا ولما عنه فيمنع خلاف الشائع كما في الذخيرة والآن الرقيق ليس نايب عنه في سائر الناس كالأه
 بطلق به والأصح أنه نايب عنه الآن الأول أن يطبق به ليكون أقرب إلى إدايه لو كان مغنقا كما في النهاية أو كان

الحرة المحاذية لنهاى عرفت اى عرفت ولاكتفاء شعر بان احرام الرقيق هنا غير كاف كما قيل واذا عرفت
 الشمس من يوم عرفة الى المام بالناس على السكينة من ذلقة يضم اليهم وسكون الارض ونفع الدال المهملة وكذا
 على ثلثة اميال من سجد عرفت وهلم اخر لجمع آخر لان آدم عليه السلام ازلت فيها الى دلى الى حوا وظاهر كلام
 ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائز ان لا يجاوزوا احد ودع عرفة ولا يتقدمون
 لكن يجوز التأخير القليل الزحام كما في الهداية وكما ما وقف اى جميع مواضع من ذلقة صلح الامام الوقوف الواجب ان
 السجدة هو الوقوف واما الامام بقدر ما يقرب من الزحام كما في العدة الا للاستثناء النقطع فان زادوا من يضم
 اليهم وكسر السين الشدة موضع على سائر المذلة يسمى بذلك لانه يقضي بالوقوف منه بعد انكسار التعبد
 والتحصير والتعبد ويحج وقت هذه الوقوف وصلى العتبات الى المغرب والعشاء فانما يحج بها المغرب
 المفردات فلا حاجة الى التعليل في اول وقت العشاء على ما في النظم والبناء ومنه ان يقدم المغرب على العشاء
 فلا يخرج عاد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرة وان لا ينقطع بينهما فانه مكره كما اشر اليه فيقول ولاكتفاء شعر
 ان لا يشترط الاحرام والجماعة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام والجماعة عند وفرة الجماعة
 لا الامام عندهما بالان واحد واقامة واحدة كما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا انقطع عنه والاشترط
 بشئ اخر ان ينقطع حكم الاقامة او كفاية الاختيار ان ادى المغرب في عرفات او في طريق من ذلقة اعادة اى وجب
 اعادة ما لم يطلع الفجر الثالث فاذا طلع لا يجزى الا اعادة كما قال الامام عند ابو يوسف في الجبل اعادة اصله لكنه
 من ثم اى بعد الطلوع صلى الفجر بغير نية في وقت وجوبه والليل المختلطة بوضو الصبح كما قال الامام في غير ايامه
 الى ان يصلي بعد الصبح ثم وقف بثلثة حديد وصلى وهما وكبر وكلمة ثم لمجرد التمسك المذكور فان وقت هذا
 الوقوف بعد الصلوة الى ان يسجد كما في المضمرات كونه فالتأخر وقت ما بعد طلوع الفجر لان ما قبل وقت الفجر
 بعرفة وفي الفعلية شعرا بان يكون حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في النسخة ودعا وطلب الحاجة والاعتذار
 نحو السام والبالغ فانه عليه السلام قد بالغ في ذلك حتى اجتهد في دعائه في مظالم الامانة في تجاوزها عنهم انما الله تعالى
 كما في العدة من زيادة القيام بخل الامكال الشهيرة في الحديث ولا اسقوا من ماء بحيث كادت الشمس تطلع وعند
 محملها انما بحيث لا يبيح المطوعها الاستعدادها يصير كعتين كما في المحيط ان ساهو على ثلثة اميال من ذلقة
 والمظا وانما ياتي قبل طلوع الشمس وفي الرحمة انه يابنه عند طلوعها او بعدها ووقت سجدتها في مخطط يند
 لكن في الهداية انه غلط لانه عليه السلام انما يركبها في المام بالناس في لفظ الروى شعرا بان المسافر
 بين الرافى والمري ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك وضع فلا يجوز اوطح فيجوز لكنه
 منسوخ لمخالفة السنة والاطلاق يدل على جواز ركبا او غير ركبا بحجم العقبة ففحين ثالثة الجواز على حد معنى

من جهة مكة وليس من متى ويقبلها الجمة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رزالي انه لا يرى جمرة الاولى والوسطى في هذا
 اليوم حين طلوع الشمس وما آخر فقبل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني الغد لا
 انه مكره وفي الظرفية اشعار بان يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصى عنها لمجر كما لو وقع على غير
 او جعل ثب عليها بالوسط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا منها لانه في حكمها من بعض الودى او من اسفلها
 الى اعلاها فوق حليمة الامين متوجها الى الجمة جاعلا الكعبة عن يساره ومتى عن يمينه لا يغادره خلاه بغيره
 الاربع فلو رى سبع حصيات لمجر الا من واحد خذها بفتح الخاء ويكون الذال المعجمين مصدرا بمعنى وهو لا يكره
 مثل الحصى وفيه رزالي انه لا يرى الاماكان من جنس الارض كالطين والمد والياقوت مقدار قنطار
 النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب وينبغي ان يكون مغسولا ما خفف من غير الجمة المرمية اذ في الارض لا يبق الحصى
 من لا يقبل حجة ولا لم يجمع فيها الا قد خفف حلالا وقد خفف مثل سبعة الاف سنة كما في الجرة والى الزمان ثم شانه
 وهو المختار عند شيخنا رافعا في كيفية ان يضع الحصى على الابهام ويستعين بالسبحة وقيل لا يخذل طرف يده
 وسبحة وقيل يخلق سبحة ويضعها على مفصل يده وقيل يرى الرمية المعروفة الكل في الحيط وكبر راي قال السكبر
 وغيره ولو سجد مكانه اذا المقيم ذكر الله ولا يحصل له كما في الكافي بكل اى مع كل منها وقطع التلبية بالهاى
 برى الفدا السابق من الحصى السبع على الصحيح كما في قص وعن الطرفين انه لا يقطع التلبية بعد الزوال الكافي الحيط
 ثم يخرج المزدب بالحق ان شاء الاول استحبابا بان يكون بالحق فليس عليه دم والاكتفاء بالعلامة بعد الرمي لا تنفك
 عند الجمة بل ياتي منزله ويخرج ثم حلق راسه او قص اى اخذ من رقبته شعرة قد رانته وحلقه افضل من التخييل كما
 ان حلق الكل افضل من حلق البعض لا سيما بهتخالف السنة واختلافوا ان اجزله الموت واجبا ومحبكى في التوبة
 وهذا الاخذ عليه بان لم يكن طاراسه قرحة ولا فقد حل منة من حلق ولم يعد من لم يجد الحلاق او لم يوفى
 من ايام الفعليه دم كافي الحيط واذا ذكر الغير اشعار بان من احكام الرجال واما حكم النساء فيسجد وحل له
 كل شئ من مخطوئته الا حرام بعد احلهذين الا النساء او جماعهن وودا عيك قبل والمشي به فانه لم يحل
 الاخذ وان كان بمنزلة السلام الا ان علمه تخر في حقهن الى الطواف ثم طواف للبيان يوما من ايام الفرائض
 وفيه رزالي ان مكة من سابع الحلق من يومه كما ياتي من الغد وبعد الغد لا يؤخر عنه كافي الحيط والى ان
 اول وقت الطواف بعلم الفجر واخر وقت غروب الشمس من اخر الفجر كما في هامة الكتب كدرة المستحسن ان اخر ايام الفجر
 والى ان الطواف المجرى في اليدين منها لانه فعل تمتد متعلق لليوم فيراد بها انها لا غير كدرة الظهيرة وغيره
 فيها فلا بد ان يحمل على طلق الوقت وسبب في فعله سبعة من الاشواط بل راي القويك وبلا سعي بين الصفا والرفاء
 ان كان سعي في اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم وفيه اشعار بان لو لم يسع سعي وان رما وقد ران الزبل

لم يشرع الامم واحدة وفيه اشعار بانها لو لم يسمع قبل يسمع فان لم يسمع معي معا لان من اول اذن من ان لم يسمع
 يسمع الامم واحدة ولا كفاءه شعر بانها يصل في الغمام او غير هذه الطواف كما في طواف القديس كما في الجبل
 واقبل وقتة اي وقت طواف الزياره بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان
 للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال لثلاثه ايام النحر والثالث يوم النحر الاول بالسكون في
 النحر الثاني والكلام يشير الى ان يجرى هذا الطواف بعد النحر قبل الرجاء كما سياتي وفيه استدلال على صحة
 طواف الزياره فيه اي يوم النحر افضل منه في اليومين الآخرين وحمل النساء ولو في الحقيقة بالخلق السابق في
 اشعار بانها وان كان لا يصح الفايده ولما فيه ليس عليه شيء الا ان يرجع الى اهل فاعلم ان كافي شرح الطواف في
 اخر هذه الطواف عنها اي ايام النحر عند كراهة فحرم ولا اهتمام ببيانها لم يكتف بما في الجنايات وقال يجب
 عليهم وقال لا يكره ذلك فلا يجب شيء وبعد ذلك الشمس من ثاني النحر اي الغروب احتجابا بالظلمه
 روي الحسن بن محبوب ان ثلث المعبر وفيه طواف بانها بعد الطواف يرجع من مكة الى المدينة فيكون في الطواف فانما البقي
 مكروه في غيرها في اياها في الحقة يبداء في الرجاء لما قبله ولما لم يعطف عليه ما يلي الجبل اي من حرمه في
 من مسجد بنه عايشه رضي الله عنه جليسه بمحمد بن الحنفية في الحاء الحجرة وسكون اليلد وهو المكان المرتفع كما في الكوا
 ثم روي ما يليه اي ما يلي الجبل ما يلي الى الجبله الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثا ايام ومنه ان كان من العقبة
 يري حرمه العقبة وبينها وبين الوسطى اربع ايام وسبعة دنانير ذراعا سبعة ايام يري كل من الثلث طلوع
 فلوقا سابع الحلال من التكرار على مذهب الكوفية فلو روي من كل حرمه ثلثا ايام الاولى باربع واستانف الباقى في ذلك
 اربع ايام كمالا باقى ذلك لا يترك حكم الكل ولو عكس ترتيب الجوارح لانه مغفوت للسنه كما في المحط وكما في كافي
 حصاة او ربه ووقف احتجابا في اعلا الوادي مع الناس تقبل القبلة واجعل يديه نحو السماء حذر تكبير
 كما في اختيار وقد قال هذا الوقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما في المضرب بعد ما بين الاولين اي ما يلي الجبل
 فلا يقف بعد العقبة ودعا الى طبع الجبل منه تعالى بطريق كالحمد والمصالح قبله كما في الحديث ثم عمدا في ثالث النحر
 اي بعد النحر والحمد اخر الليل وفي الجوارح على الترتيب ثم بعد اي بعد الغد وهو يوم التشريق كذلك بعد ذلك
 الغروب لا غير راعا على الترتيب والكلام يشير الى ان في هذه الايام قبله والى الثاني والثالث منها لا يري اي الجوارح
 عن الجبل في الشهر وعنده جاز لان بعد الزوال افضل كما في الكوا ومن ابي يوسف اذا فرغ من اليوم الثالث جاز ان
 قبله وان اقام الجبل في يوم التشريق جاز عند خلافا كما في شرح الطواف ان سكنت في اليوم الرابع
 فلم يرجع الى مكة بعد رجاء الجوارح هو الى مكة أحب من النحر ويسقط عنه روي هذا اليوم بنحو الجوارح لو السكون
 اي يخرج من قبل طلوع فجر يوم الرابع وهو يوم التشريق وهذا الظاهر في مقام الاضمار اهتماما بعدم النحر في هذا

اليوم وفيه اغتسلوا بان بعد الطلوع لا يجوز له ان يفر عنه بل يرضى واذا نفضه اليوم الثاني او الثالث
 بعد المزمع مع احكامه فانه يكون تقديمها الى مكة وهو معنى الاشتغال القلب بها كما في قسم الى مكة للتوزيع
 نزل بالمحسب ولو ساعه وهذا سنة على الاصح كما في البسوط وذكر في المغربات انه وقف فيه على راحته و
 يدعى بالمحسب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين وادى وسيع بين مكة ومضى ويقام
 الابطح والبطحاء وهداهما الى الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري ثم ان مكة وطواف للصدقة بسبعة بلا ريل
 وسعى ثم صلا ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طواف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة
 احسان بطوف طواف آخر كما في المحيط فلو اتخذها دارا قبل ان يزل من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف
 الصدقة ولو اغتسل بعده وجب عليه جدها واماعداً بيوسف فان قام قبل الشروع في الطواف سقط كل ما كان
 والا فانه فيها افضل للاجتماع اذا قدر على نفسه الحز كالطواف والصلوة والصدقة وله ان يختار ان يكثر الشروع وحده
 الفخذ ولا يغيره الحديث ان الحسنه فيها نصاً عرف كالسنة الوايلة الف فلو لم يقدر كونه الاقامة عنه كما في اختيار
 ثم شرب استجاب من ماء زمزم وجعل وجهه وراسه وسائر جسده فانه شفا على كل داء ودواه لكل داء على ما قاله
 ابو حنيفة كذلك في الظهيرة وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق
 به الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلث مائة
 وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختيار وزمزم يبر في المسجد على بعد ثلث وثلاثين ذراعاً من البيت عن راسها
 اربعة اذرع وعظمها تسعة وتسعون ذراعاً سمى به كثرة ما يما يقال له ماء زمزم اي كثير وقيل اشتق من الزنة
 وهي الغزاة العقبة في الارض وقيل اي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الارض ووضع اي ثم وضع وجهه وصدقه
 سعة على الملتزم فكذلك وجد ^{وحلل} وطوافها كما في قض والملتزم بضم الميم وفتح الراء ما بين الباب والحجر
 مسافة اربعة اذرع ونشبت بالاستئذان اي تعلق بالكتف به البيت من الثوب كما يتعلق عبد الله ليل يطوف
 فويل لويل جليل للاستعانة في امر ليس اليه سبل ودعا بمجتهداً معتقداً للموضع الاجابة ويحك او يتباكى فانه للقبول
 علامة ويحضر على فراش البيت المحرم العظيم والحرماني عن فوايد الحرم المحرمين وقد اتفق قبله لولا الاجل المحرم اعلم
 ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زمزم مذكور في الظهيرة وغيرها فلا يغلط بان التقديم اولى بما في الكفاية ورجح
 من المسجد فتهتدي اي مرجوعاً الى الخلق ناظر الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكة وينزل بقرية
 منها الا ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة الروضة النبوية على صاحبها افضل
 الخيرة وكيفية ما مع الدعوات في العدة والدة كالرجل في جميع الاحكام الا انها لا تكشف واسمها بل تكشف
 وجهها ولو اسدلت شيئاً عليها وارسلة على وجهها وفي بعض النسخ استدل كما في بعض نسخ الهداية
 وهو انك تسلك كما في القلوس وهذا ليس خطأ كما قال اللطري محافياً ذلك الراء فابرى الصريح

الاشارة عندي من وجهها جاز ذلك السدل وفيه شعار بان الاولي كشف وجهها كافي شرح الطحاوي
 لكن في النهاية ان السدل واجب ولا يلزم جهر ان صوتها مسموعة ولا تنبع بين البيلاب ولا تصعد في الصفا
 والمروء الا ان حلقه كافي لكشف ولا تحلق لان حلق راسها كالحلق لحية بل انفصل لكل وهو افضل من تقصير
 الرابع وتلبس الخيط كالقميص والخف حتى يستر كفاها ولا تقرب المحرم من الاجسام او الكثرة لانها ممنوعة من ماسة الزوال
 فلو وجبت خلق قريب منه وجبها لا يمنع شيئا من اعمال الحج كنفاسها الا الطواف ولو حاضت قبل اتمام
 اغتسلت واحرمت وشملت جميع المناسك الا الطواف والسعي ولو حاضت يوم الفريضة قبل الطواف والسعي
 لم تنقض حجه نظير ونطوف ولو حاضت بعد سقط عنها طواف الفريضة كافي فحضر وقامت الحج يفتوت الوقت
 بعرفة لا غير كافي في الحجية وطواف وسعي وتحلل اي خرج عن احرام الحج بالتحلل حاصل ان على فائت الحج مريضا
 عن احرامه باعمال العرة وفيه اشعار بقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطحاوي واما عندنا في يوسف
 فاحرامه انقلب باحرام العرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بحجة اخرى بعد الطواف وجب رفضها عن البعثة
 لان الجمع بين الاحرامين بدعي ولا يصح الثانية عنه لانه لا يتصور اداء حجتين معا ومعنى فيها عندنا يفتوت
 لانهم بعرة اضاف الى احرام حجة والعصر قول المجتهد كافي المحيط وقصص الحج الفاتت باحرام حذر بدعي
 يفتوت وان احرم او اقبل يفتوت من قائل اي في عام مقبل وفيه اشعار بان لا يقضى العرة لانقاذها في عامه
 ذلك كافي في الظهور **فصل في الركب بين الحج والعره** اقرا نعتهم صدقون بين الحج والعره اي جمع بينهما
 كما في الاساس وغيره فلا يفتوتان بان الحكم قبل التخيير افضل من الافراد والمنع بقية قوله مطلقا اي فضا
 غير مقيد بالواحد وهو غير مفسر بما استعمل افضل من كل من والزام التكرار والخلو منه وفي انظم ان القرآن
 افضل من المنع عند الطوفين واما سواء عندنا في يوسف وسياتي ان الافراد افضل في غير الاماقي وهذا قول
 اقسام القرآن على طريق الاختلاف ان يجعل اي حرم حج وعره واما احرامها اشعار بانها تامة بعد الحج في حق
 القارن ولذلك لا يحل عن احرامها مجرد الحلق بعد حجهما من ميقات وقبل في شهر الحج او قبلها معا فان
 ران واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم باحدهما ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لو اضاف العرة كان
 لانه تعالى جعل الحج نهاية وان يقبل القارن بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج الى اخي اي يفسرها وتقبلها به
 ثم يلبس ثوبا اياها ولا يخفى انه يصح بما علم ضمنا واما قدم العرة وان جاز تأخيرها لموافقة القول بفعل
 وطواف الاصح ثم بطواف بعد دخوله مكة للعره سبعة اشواط مال كونه يوم للثلاثة الاول ويسعى بها اطلاقا
 مشير الى ان لا يكن عرة القارن الا بالام الحصة المذكورة كعره المنع كافي للتحفة ولا كفاية مشعرا بل لا يحل بعد
 السعي بل يوم التحرك للمكة والا فذلك جانيا على احرامين كما في الحديث ثم حج كما في طوفان للقدم سبعة ثم سعى بها

باقي ما يفعل المفرد كافي الهداية والكافي لوقف بعرفات ثم بطون الزيادة سبعة ثم يسعي كافي قصر
 والظيرة وفي كلمة إشارة الى ان لوطاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بعرفة انتفض القرآن وانتفض العمرة
 وعليه دم الرض واختلف في الرض اذا اخذت اليه عرفات لكن في المختلفات لوطاف القارون للنفقة
 وسعي ثم وقف بعرفات كان ما الى به للعمرة لا يختص بها وسعي لوطاف للعمرة ثم الحج ثم سعي كان
 للعمرة كافي المحيط وفي حج اي وجب عليه حج الهدى شكل القرآن اي لتفريق الجمع بين العبادتين والتأني
 له بقيد الحج بما اذا طاف للعمرة في شهر الحج فلو طاف بها في رمضان مثلاً لم يلجح وان كان قارناً
 كافي المحيط بعد يوم النحر اي يوم من ايام التروان يجوز من ذبح الهدى بان لم يوجد هو ولا غيره من
 القارن عشر ايام بدلا للهدى ثلثة من ايام آخرها يوم عرفة وهذا بيان الامتياز فيجوز ان يصوم^{الثلاثة}
 قبلها بعد ما صار قارناً وفيه إشارة الى انه لا يجوز للصوم بعد عرفة كما سيأتي والى انه لو وجد الهدى بعد
 صباه قبل الحلق ذبح وعمل الحلق لا ولو في ايام الحج كافي المحيط وصام اياماً اخرى سبعة تافع^{بعد} على
 جميع ان الصوم انتهى في ايام التشريق وفيه شعاريان لا يصوم قبل افعال الحج اي شاربكة او غيرها ولا يطاف
 بشر الى ان ينقطع التسابع في صوم الثلثة والسبعة كافي النصف وان فاتت عنه الثلثة اي صومها بان
 بدع يوم النحر او مات وقداوصه بالنفقة تعين الدم اي دم واجب للقران وفيه شعاريان لا يصوم السبعة
 ايضاً لان العشرة وجبت بدلا عن الخيل وقد فاتت بصوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل في دم
 ومان دم للقران ودم للتخليل قبل الهدى كافي الاختيار والتمتع لغة الجمع بين العمرة والحج باحرارين
 وهو غير ما ينسب عنه وهذا الله كافي الموسطان انتهى ان يحرم بالحج قبل شهر ثم ان بافعال العمرة وحل
 ثم احرم بالحج في اشهر كافي ترجح الطحاوي افضل من افراد اي افراد كل من الحج والعمرة كافي ظاهرا رتبة
 وعن ابني خيفة افضل من التمتع وهو اما افضل اقسام التمتع ان يجوز بعزم من الميتات وقبله في شهر الحج
 او قبلها وطرف اربعة او اكثر الى السبعة في شهر الحج ويسعى ويطلق او يفصر كل فرد بالعمرة ويقطع
 الطية في اول طوافه اي اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من المهر ان كان بكة او من الحل ان كان
 بالمواقيت اي من المواقيت وقبل ان كان خارج المواقيت يوم التروية كالمكي وقبله اي قبل يوم التروية
 من اشهر الحج افضل لزيادة التعب وحج كالمفرد اي وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف واملا وسعى الا
 الاطاف للتحية واما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر والى باعمالها ثم احرم بالحج
 في يومه ذلك وفيه محرم الى قابل فاقى باعمال الحج في هذه السنة كافي الذخيرة وفي كلمة ثم إشارة الى ان لو
 التحن بالصوم دار بعد العمرة ثم حج من عام ذلك كان مقبعا قبل هذا بالاتفاق وهو الظاهر ان للطنق

الجصاص ويرى الحكماء عند مجتمعة وأما عند ما يكون مقتضاها كافي للكرمان والآن يرجع إلى المله
 حلا لا يرجع بعده لم يكن مقتضاها بخلاف وأما الخلاف فيما إذا رجع نحو ما فإنه لو كان باع الهمزة ولم يحلل
 أو طاف أربعة أشواط فقل بالملء ثم رجع إلى مكة رجع كان مقتضاها عند الشيخين خلافا للملء كافي للكرمان
 ونرجع بعد ذلك في أيام الحضر لكل لغة التمتع وإن عجز عن الذبح صام كالقرآن أي صام ثلاثة أشهر وعزى
 سبعة بعد حج ابن شامان فأنشأ للثلاثة تعين الدم وإن أسع التمتع بسوق الهدي أي مع أن يحسب
 البهرا يهدى للمكة من غنم أو ذرة أو بابل وأهديه هدية ويقال بالتسديد على فعل واحد هدية كطية
 كما في الغنم ولم يذكر تحليل البقر والأبل ولا تعيدها ولا تعيد الغنم بأن يربطها عنها فطقت بغل أو غيرها
 لأنه ليس شرط بل هو سنة وهو أي سوق الهدي أو الإحرام مع السوق أفضل من القود إلا أن لا يتقاربا ويرحم
 لأنه كافي للكرمان لا يخلل أي لا يخرج من إحرام العرة بالحق للعره بل بالحق للبحر في يوم الحضر ولو لم يكن
 بالسوق بالملء ثم كان مقتضاها عند الشيخين خلافا للملء أي بعد فعل العرة بجر يوم التروية وقيل
 أفضل الحج كما يحطوف ويسعى كل يوم والمكى أو غير أهل الأفاق يرد بالحج أو العرة فقط في خلافاتنا
 فيكون هذا الزمان والتمتع إذا خرج من الكوفة وقرن فإنه كان قارنا فصل إن طيب أي استعمل طيبا
 ولو بالدم ومحموم بالغ فالجسم لا يواخذ به عضو كالملاصق كالرأس والحية والساق والخصية وحكيا
 كما إذا طيب جزء متفرقة تبلغ عضو ولو طيب كل البدن في مجلس كماء دم وفي مجلس وجب لكل دم عند
 الشيخين وأما عند محمد فلا إراق للأول يجب لغيره إلا لو وجد كافي شرح الطحاوي وقال بعضهم إذا طيب
 ربع عضو يرد دم وقال شيخ الإسلام هذا كله إذا كان الطيب قليلا فلا يعبر بالعضو في وجوب الدم وقال
 الفقيه أبو جعفر إن كان الطيب بحيث يستكثره الناس كغفان من ماء الورد وكغفان من المسك أو العنبر
 فهو حنابة وألا فلا كافي المحط أو لا من أي استعمال الدم في عضو كل سواه كان طيبا كدم البنسج و
 الدقيق أو غير طيب وهذا عند ما كان غير طيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو لم يكن
 أو شحم أو غيره لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بأن يداوى جرحه أو شقوق رجله بشحم أو زيت في
 ظاهر الرواية كافي شرح الطحاوي وليس بلامه ومنه مخططا كالقيصر والرواية القياس والختان يوم ما ملا
 على وجه العناد كما مر أو شرا كان من جنس ما يغطي به رأسه أو وجهه ربهما فصاعدا وعن محمد أكثر ويستوى
 في ذلك أن يستر نفسه أو يلقه عليه غيره وهو نائم يوما كاملا أو ليلة وعن أبي يوسف أكثر من نصف يوم أو ليلة
 كافي المحط أو حلق أو قم أو توريع رأسه أو أكثر وفي الأصل ثلثة وكذلك الحجرة وعن محمد لا تستطعن لها
 عند التوريع عشر شعرات لزم دم كافي المحط أو حلق أو توريع عضو كاملا كالرقبة والباطن والساعد والصل

والعامة وفي المتن اذا شئت تلك شعرات بطم وهو كثر الشعر فعليه دم كما اذا شئت كثر وهو قليل الشعر وفي
 المجتعة لو حلق شارب من دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي كما في المحيط
 وذكر في النهاية انه لو انزل شعر الصلوة والساق بالنودة فعليه الصدقة او قص او قطع اظفار يديه ^{حلق}
 او رجل واحدة او خمسة من يديه او رجله او يده او رجل او الكلى اي يديه ورجليه في المجلس واحد
 فلو قص الكلى في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيعة واما عند هاهنا فيجوز في وقت واحد
 واحدا لا اذا تحلل بينهما كتمان فانه لزمه كفارة اخرى فلو قص اظفاريه وخرج ثم قص اظفاريه اخرى
 لزمه ذبح آخر كما في المحيط او طاف كله او اربعة للفر من اي طواف الزيادة لمحمد ثانيا ولاعادة مستحبة فان
 اعاد فقد سقط الدم وعندنا عاد بعد ايام الخ وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بان رجوع الطهارة
 للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن نجاشي انما سنة تكفي في البسوط لكن في
 شرح الطحاوي ان كل عبادة تدرى في المجد فالطهارة شرطا او غير اي غير الغرض وهو طواف
 القدم والصدرة والعزم والنفل جنباً اي شخصاً جانياً يجب عليه النفل فيشتمل الحائض وغيرها
 هذا اذا لم يعد وان كانت وجبة مادام بمكة فلو عاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة
 والنفل لانها من الواجبات بالشرع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للتقدم جنباً ^{بعد}
 لم يجب عليه شيء لانه لو لم يصب اصله لم يحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على النفل وان لم يعد فلعل
 ذلك من اختلاف الرواية او افاض اي دفع ورجع العرفات بحيث خرج عن حد وما قبله من الشعر
 وافاضه الامام كان عاد العرفات قبلها سقط الدم وان عاد بعد التزجب او قبله او بعد افاضه الامام

صحيح البياض

Handwritten text in a rectangular frame, likely a list or index. The text is written in a cursive script and is mostly illegible due to fading. It appears to be organized into several columns or sections, possibly representing a catalog or a set of records.

وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة مادام بكه فلو عاد سقط الدم ولا يذبح التسوية بين الواجب والسنة واليقول لها
صاحبها وجبت بان يرفع كفاي الهدية لكن في شرح الطحاوي لو طاف القدم وجبا ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو تركه ا
فالمع كذا وفيه اشارة الى ان لا شيء على النفل وان لم يعد فلعن ذلك من اختلاف الرواية او افاض اي ذبح ورجع من عرفا
يجب من عرفا من حد وما قبله قربا الشمس واجبة الامام فان عاد الى عرفات قبلها سقط الدم وان عاد بعد العزب او قبله
وبعد افاقة الامام لا يسقط كما في الاختيار لو ترك واجبا ما ذكره في جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرهما او تركه اكثر من
اكثر الواجب كتركه في يوم واحد من يوم من تركه اكثر طواف الصدرة والسعي ويوميا لاعداء في الوقت فاذا عاد بسقط الدم او
الدم نسكا بالضم والسكون اي عبادته من عبادته في الاصل صدقة لله تعالى ثم استمر للذي يجهلهم لكل عبادته كما اشير اليه في
العزب على نسك تركه اذا طاف في ايام ايام ثم حلق ارجل الفاروق او المقيم ثم ذبح ومن اعذبه وامرهم اعداءه عليه التقديم
لانهم سعى واطافه في كل با اذا طاف في المزدلفة ثم ذبح فانه غير واجب الله بالاجماع كما في شرح الطحاوي او اخر طواف العزب كل او اكثر
من ايام العزب عنه خلافا لما كثر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده والى انه لو لم
طواف الصدرة العزب لم يجب عليه شيء وينبغي ان يهضم لما اذا تركه في يوم الى يوم اخر او حلق الحج والعمرة في الحلال والحرفان
الاول وجب للدم عنه خلافا لما اذا تركه عند الجحيفة وعمر خلافا لابي يوسف الكل في شرح الطحاوي او تركه لافله او اخر طواف
الرض وهو السنة وما دونها وفيه اشارة الى انه لو تركه اقل طواف العزب لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهد ولا تقديم كذا
الظاهر فيعيد في الحرم او اقدم هذه والنساء كافيته وهذه الجملة جزم لكل سوط قبلها ويترك كل طواف الرض او اكثره فيعمرها
وان رجع الى اهلها حتى يطوف اي يقع كل الطواف او اكثره في ذلك الاحرام لا يترك ولا يجوز منه بدل وفيه اشارة الى انه لو ترك كل طواف
العزب او اكثره لم يبق عليه ذلك لان تركه كافي الظاهر ولو كان طوافه او طواف كل طواف الرض او اكثره جيبا لاعداء فبذلك وعرفان
اعاد في ايام العزب سقط عن طوافه والخطاف في ان العزب هو الاول والآخر جازي كما في المحيط وان اعاد بعد ما فاع وجب
الدم خلاف كما مر في كافي تجدد الاحرام ان رجع من اهد وهو افضل كما في الكافي والبدعي في القصة الاولى ولو تركه في السنة بعد الاحرام
التي عند الجحيفة واجبة كما في الكشاف وان فعل من الغيب او الادهان او اللبس والسر والملق او النقص اقل مما ذكر من عضو ولو
ان رجع راسا او يدا او رجلين او طواف غير الرض كطواف التمتع وغيره مما ذكرنا عذرنا وهو بكة بلا اعادة وعيد اعادة فان رجع الى اهد
فعل في رواية اخرى وصلة في رواية سليمان كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان الطواف للقدم عند فلا شيء عليه
وينبغي ان يكون طواف النفل كذلك واعلم انه لو طاف اقل طوافه او اكثره طوافا اعدا حلق عذرا او تقصير لكل شوطه صلح
من غير الادب وما لو طاف قبله جيبا وجب عليه اعادة او الدم كما في الظاهر لو تركه العدة القليل من العدة الواجب اي واجب
مذكور في رواية الدم كتركه ثلث من طواف الصدرة واحد من ثلث الثلث في يوم او حصة الى الثلث من حصة العدة وما ذكرنا لا يشك
ما في الهدية من وجوب الدم بتركها ما هو قيسان اليم بان يدخل في الطواف الواجب بين التحكيم وبين رجع الى اهد بلا اعادة او

او اسقطه عن ما كان الغير او حلالا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او لم يمس سائر اهل او قلم اخذوا اعلم ما شاء تصديق على سكين
 جزءا من نصف صاع من بر او صاع من تمر او شجر ولا يصلح كل صدقة في الزمان غير مقدرة فهو نصف صاع من بر او صدقة من
 القل والبر او ذلن لو قد ذلك ما شاء كذا في المحيط وان تطيب بعد ذلك لعله وليس يحيط او حلق بعد القل منه الجبل والنسيان كما
 في الشف فخرج في النهر لغيره فلو خرج في غيره لا يجوز الا اذا تصديق على عساسة ساكنين لكل قدر نصف صاع كذا في شرح الطحاوي والفتا
 مكة وغيره ما وفيه اشارة الى انه لا يجوز الا ان يملك كما قال محمد ولا يملك ما يقع الا باخرة كذا في شرح الطحاوي بثلثة اصع طعام اي طريق
 العترة بالاصع بفتح الهمزة وسكون الصاد وضم الواو مع صاع عساسة ساكنين مثلا من مصلو الزكوة سبعة كاون من مكة او غيرها
 والفضل ان تصديق على اقرب مكة كذا في المحيط واصل مكة او غيرها ثلثة ايام ولو غير ثمانية والطيب والحلق يطبق المثال فان
 جميع عطف راس الاحرام اذا كان بعد خفيه الخيارات الثلثة كذا في المحيط وفيه اي على المزب اليه في قبل الا ان في وكذا في غيره
 في رواية ولانها او بمنزلة قبل الوقوف بغيره ففسد بغيره او بقصر قصدا فاحسا ولم يطل كذا في الخيارات وفي ذكر الوصل اشارة
 بان ما سواه من التطهير والسر والتبديل والنظر يشبهه لم يفسد لكنه اوجب وما وان لم يزل كذا في الفتا وفيه اي يجب عليه ان يمس
 الناسد كالصحيح فيما يقبل ويجتنبه وفيه هديا والساة الواحدة كافية الا اذا وطئ ثانيا قبل الوقوف فانه خرج اخرى عند
 الشيوخ واما عند محمد فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول ولا خلاف انه لا يكره واحدة او على مرتين في مجلس واحد
 كذا في المحيط وقطع اي بغير قضاء ذلك الحج فابان كذا في المتداوات والاطان وقما اعدان جميع العروق وقدره واي لم يمس
 افتراق الرجل المرأة وقت القضاء بل هو متخبط فاحل العود كذا في الاختيار وطية بعده او الوقوف بغيره او بغيره
 لفظ الجناية وطية بعد الحلق لم يفسد لكن عليه شاة وعلى الذمة بالعمرة قبل الطواف اعند من يفرج وفيه اي يجب عليه ان
 يمسد عليه شاة وقدر على القارن والتمتع تفصيل في المحيط وان قتل محرما ولم يخطب صيدا ولو من غير الحرم وغيره لوله
 واكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما في الاول ان يقول الصيد او دل الحرم عليه الصيد فانه اي الصيد حرام
 اي جزاء الصيد بسبب الحرم ولهذا لو قتل في الحرم لم يختلف الحرم وفيه اسعاره بوجوبه على القاتل الحرم بخلاف الحلال كذا
 د عليه عمر ما في الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عدها وكامة لا يخلو من اشارة ما الى انه يشترط لوجوب
 الجزاء كون الذل عمر ما عند الذل الاول الصيد وكون المذلول غير عالم بمكانه وتصديقه الدالة في هذه الدالة لم يسمع انه
 واتصال القتل بالدالة فانه قد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كذا في المحيط اي ما قوبله بعد في الصبر المحرم والجبال
 المتعين اي قيمة قوم بها الصيد عدلان لها بصارة في قيمة الصيد باع النضر وان عليه كذا في قياسه او في كامة اشارة الى ان
 نفس الصيد يقوم فلا يبركون اياها على عمل والى الله ما اجبة بالقيمة ما بلغت وهذا في المالكين وما في غيره فلا يجاوز ما والى الله
 يقوم المأكلة وغيره وما كان ليشل وغيره وهذا عند الشيوخ وكذا عند محمد في المثل كذا في الجاهة واما ما لم يثل في النعمة
 ابل وفي حمار الحش في الطير والضيع شاة وفي الان عناق كذا في المحيط في مقتله ان كان مباحا فيه كذا او اقرب مكانه

منه في البحر المضاف الى البحر الموجب للجزء ونحو البحر وما كان شيء من اصله في البحر وما كان اغصانه فيه او في كل
في قطع هذه الاغصان على القيمة كما في المحيط وينبغي ان يكون حبش البحر كذلك وانما فصل هذه الاشياء عما قبله كما
لانه لا يجوز الصواب من قيمة صيد البحر للحداد ونحو ذلك الذي على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط وكذا لا يجوز له
عن قيمة الحبش والشجر ويجوز الطعام والهدى كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط ان لا يجوز الهدى عن قيمة الشجر
وعن ابي يوسف ان يجوز للاعتناء الفصل عن حبشته ونحوه كما في شرح الطحاوي ولو كان طابا سبنا وهو ما يجنبه الناس
بقية الا ان في قطع النابت بنفسه فقيمة القيمة كما في شرح الطحاوي لا ان لو كان ملكا فقيمة القيمة الملك كما عليه في شرح
كما في المحيط او سبنا اي من شأنه ان يثبت الناس طبا مملوكا او غير مملوك او جافا ولو سبنا مملوكا فانه لا يجوز له قطع الشجر
والحبش في هذه الصور الثلث ولا يثبت اي شيء من سبنا البهائم حبش البحر للملك عند الطحاوي لا ان لا يقطع وعند بعض
بوجهه في اليد والقطع حبشته الا ان ذكر بكسر الهمزة والواو وسكون الالف الجوزين وهو ما يثبت في السهل والبحر والار
وقيق وقصبان وقاق يطيب ويوالذي بكسر الهمزة يسقطون به البيوت بين الخشب ويسدون به في القبول الخليل
النبت كما في فتح الباري ويجب بقتل قلة واحدة عيونه او ثوبه لانه الاصل والقتل اهم من الحبس والحكم فيقتل الاصل
الشخص وفي رواية الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل سبنا لانه لو سبنا ما بقيت القتل الموجب
عليه شيء وانما قال قلة لان بقتل اثنين او ثلثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط او جارة واحدة صدق
قلت تلك الصدقة كسرة خبز او قرص اهل من جعلوا يصعدون بكل جلد من اهل اهل عرض اى ادر اهلهم كسرة خبز او قرص
جارية كما في الكافي ولا يثبت ثواب من وقع في القتل من الموجبة وما في حكمها فكيف الغراب سبنا لما لا يثبت بقتل جميع انواعها
وكلام قاضيان سبنا بانه قد بعضهم وفي المحيط لو قتل الزرع والعتيق وجب عليه الكفارة والنوعان على ما في فتح الباري
العتيق والابقع وهو الذي في ظهره ويطه سباع والغراب وهو المعروف عند اهل الغرة بالابقع ويقال له غراب البين
لان بان عن نوح واشتغل به في جبين ارسله للبحر من الارض والاعم وهو الذي به جعله او جاحدا ويطه سباع من ارضه والبقع
ويقول غراب الزرع وهو غراب الصغير الذي ياكل الحب وجذاء بكسر الجيم وفيه الدال والهمزة وصل الخدمة بالملح والانه
وبد واما ابيست التائب بالوجهة كما في فتح الباري وهو ما لا يثبت الغارة وعقوب الذكر والاقى وفيه عقوب وعقوبة
ونقل ان عينا في ظهره ولا يثبت ما به بخلافه كما في فتح الباري وجبة ومثلا السرطان بخلاف الحبس كما في قصص
وفان بسكون الهمزة ويجوز فيه بالتسهيل كما في فتح الباري وظلم كلامه ان لا عليه والبرير سوله ومن الجحمة ان ينجب البهائم
بقتل البرير كما في الكافي وعقب عقوب بالفتح من العقرب وهو في الكعب يوطس به وابتاعه كمال الكفاي والملازمة الذي يوقل
الذي يلقى به ومن الجحمة ان العقرب من المستأنس وغيره سوله وفي حكم السوء كمال الكافي وبعض اوبى وقيل صفا
واحدة بعوضة كما قال ابن الاثير وبعوض ونبذ في باب وكذا القمل الموقى وهو السحرة والصغرة كما في الهداية وقراد

مع كذا في شرح

بالحرم من الارض وسبع كالف دينار صايل وقام بعلو على الحرم من الصلوة

او اجماله بالقرعة والحقن به عماد الرصد السبع فقتله فانه واجب القيمة ومن يجزئ ان الاسد كذا في قوله اي الحرم
 بالبحر ان اكله والحقن به عماد الرصد السبع فقتله فانه واجب القيمة ومن يجزئ ان الاسد كذا في قوله اي الحرم
 الويش كذا في المحط والسادس ان لا يكون باصل الحلقه انما قد يكون به غير ذلك واذ استأمن فحده لا يذبحه كذا في قوله
 له انما هو المحط والسادس ان لا يكون باصل الحلقه انما قد يكون به غير ذلك واذ استأمن فحده لا يذبحه كذا في قوله
 ان الصيد به ومنه كذا في الكافي وفي الكلام اطلبوا في سقلم الاطراف وانه الى ان لا يصل الحرم او لا يدخل عليه من اخر كذا في المحط
 راره وانما في قوله وجب واحد منها لم يجز اكله ولو حل من الحرم كذا في التفسير ومن دخل الحرم حاله او من ابعده عن الصيد سواه
 كان في يده او قصده او حمله كذا في الاطلاق البسيط والحققه لكن في الكافي وغيره انه لو كان في قصده او حمله لم ير سله
 ان سله اي يجب ان يسلط عليه ولا يرمى به من يده حتى انه اذا حل ثم وجد في يده فله ان يذبحه به كذا في الكافي وغيره ويجوز
 ان يكون الله ارسل الى الحق وضعه في يده حل وده كذا في التفسير وروى بعده اي مع صيد واقبل من الحرم او اكله بعد من الحرم
 بذلك الصيدان بقي ذلك الصيد في يده لا يذبح فاسد به كذا في الكافي والابن في يده جزي الباع عند كعب المحرم من الحرم
 او اكله بعد اخذ بعد اكله او قبله فانه ان بقي والاخرى وفي كلامه اشعار بان لا كان التبايعان حلالين وهما في الحرم
 في الحل جزا البيع عند اخذ خاف المحرم كذا في المحط ولا يذبحه انه اخرى بكتاب البيع لا يرسل صيدا ولا يجب طارئة معه اي فقتله
 او يذبحه اذا امر ولم يذبح في الحرم بعد ولا يذبح وجبا سله كذا من رسل صيدا كان في يده من اخذ اي اخذ الحرم فله الصيد
 حاله كونه حلالا ضمن ذلك الرسل فبقيت عند خافا لها وفيه ثلثة او انه لو اخذ من الحرم او من اكله لم يذبحه ولا يذبحه ولا يذبحه
 بنسبه ثم حله في يده لم ير سله في يده كذا في التفسير الطحاوي وان قبل من صيد محرم كان في يده وقت الاحرام واخذه بعد ذلك
 منها جزي اخذها ما جزي القيمة لغيره من كل وجه اي ثم رجع بها ضمن اخذ من يده عاقله لئلا يذبحه انما هو في قوله فقتل حلال
 في اكل صيد محرم لم يجز كذا في الحرم رجع عليه بما ضمن كذا اذا قتل غير ما طلب كالصيد والمجنون والعاقل كذا في شرح الطحاوي وفي قوله
 حلال صيد حلال اخذ من الحرم جزي كل وجه اخذ عاقله كذا في المحط وطوق من صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وفي قوله التفسير
 كذا في النظر في رواية يذبحه اي بسبب من خطو يذبحه كذا في المحط والصيد وغيره على الفروع باجوال الحرم دم فاعاقله ان كان
 بهج والعرق له كذا من اكله من هذا اذا كان قبل الوقوف بوقت واحد فله ان يذبحه في غير الحرم دم على ما ذكره شيخ الاسلام كذا في النهاية
 بهج ان الوقت اي انما كانت كذا في الحرم رجع عليه بما ضمن كذا اذا قتل غير ما طلب كالصيد والمجنون والعاقل كذا في شرح الطحاوي وفي قوله
 كذا في الحرم من مكانه وهذا الذي جزم به بالنسبة وان لم يذبحه هالا يستقطو ولا يستقطو حراما اذ وانما في المحط ويشتري من الصيد
 ماله او يذبحه لم يذبحه كذا في الحرم رجع عليه بما ضمن كذا اذا قتل غير ما طلب كالصيد والمجنون والعاقل كذا في شرح الطحاوي وفي قوله
 صيد الحرم حلال في اكله نصف قيمته ويذبح في ان يقسم على عدد الروس اذا قتل جماعة ولو قتل حلال ومعه فله الحرم رجع عليه بقيمة

وعلى الحلال نصفها وله قدر حلال ومقدور وقار في الحلال نلت الجزاء وعلى المقتدر جزاء وعلى القار جزاء مانع الحرم من غير
او حلال صيدنا اخذ بعد الاحرام وقبله او شره ونحوه البع او الشراء كخافي الهديه لكن في بعض نسخ السلام ان قصد المقتدر
فيما تقدم ولو ذهب الى فتح الحرم صيدنا حرم على كل حرم وحلال ان ذمته فلا يجوز الحكم الا اذا اضطر وتغلبت الحاجة ولو كان
الذم منه استغفر وفرى من قوته واكل سواه الجزاء عنه واما عندنا فليس عليه الاستغفار كما في الهديه وهذا اذا كان
اداء الجزاء واما قبله فلا يجب الجزاء اجماعا كما في الخفافى الا في بعضها اجماعا بل يستغفر بحر او حلال لم يذبح ولو كان من خارج
الحرم طيبة اطهار في مقام الاضطرار عند الوصول الى الحرم من الحرم وما الى الطيبة ولو ذبحها عن اى من الحرم حرم
او حلال قيمتها الا اذا صيد الحرم كله وان ادعى المخرج جزاء ما اى جزاء الطيبة ثم ولدت له جزاء اى ليس عليه جزاء ولا جزاء لان
جزائها صيد الحرم فصل ان احصل من ماله من المصير طبع الصاد وهو لغة المنوع من كل شيء كما في المكشاف وغيره وشرها
المنوع من الحج او العرة بعد الاحرام وكذلك لا يتحل الا بالذبح او بافعال العرة كما في البناء الحرم والحرم مخرج او عرة او ما بعد وسلم
او كما في بعض سلفه او من قبله بالذهب او الكوب وغيره مثل فقدان الحرم وحالات النفقة وغيره وهو غير قادر على ذلك
ولو في بعض الطريق كذا في المحطيات الموقبله ان العرة الى الحرم دما او ثمنه ليسترى به بكنة فلو بيعت ومن يجهل ما يملكه
الساكن في قطع كما في البناء والقار دون وفيه ثمة الى انه لا يتحل الا بالذبح اخرها الى انه لا يشترط تعيين احداهما في العرة
والى انه لو بيعت دما او غيرها لم يتحل منه من احد من الاحرامين كما في الهديه ومن المخرج ان العرة عند بيعها لا يشترط
فيه اى ذلك اليوم ان لا يذبح موقت بوقت فاجتمع الى تعيينه يعلم وقت احلاله ولو كان ذلك اليوم في بيع الحرم لم يذبح
شاه واما عندنا فالعرة موقت بوقت لا يذبح موقت بخلاف المصير فان مخرج يوم من ايام البيع فيخرج الى التبعين
كما في المحط وفي حل الذبح لان بيع الهدي لا يتحقق بل هو لله والبيع عن المصير في غير الحرم يذبح ما يشترط باخره ويذبح بل هو كذا في
ويجب بيع المصير من الحرم وفيه ثمة الى انه لا يذبح بغير الذبح فيبيع حرم الى ان يذبح الهدي في ذبح او يذبح احصاء مخرج
في وقتها ويذبح في غيره وقتها ومن ابوسيف انه يقوم القضاة ينظم السالكين وان لم يجدوا الصلح يصوم كل نصف صلح يوما والى ان
يجتمع الى الحل ومن ابوسيف انه يلزم كذا في الخلق والى انه لو عين يوما لم حل من احرامه في ذلك اليوم واليهوت لم يذبح في
ذبح في غير الحرم لو حل من احرامه وعليه في هذا الخطر وقال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند احصاء حل في الذبح
كذا في شرح الطحاوى وفي الكفاية شعاعا بان اذا بعت بالمدى فلا يرجع الى احرامه اذا لم يتمكن من التمسك الى الحج فلا يذبح في
المقام كما في النفقة ويجب على المصير حل من الحج فذا او يذبح من قابل وعمره كذلك لان عاقبة الحج العقل بافضل
العره ولو وجد ومن عرف عرة ومن قران في قضاءه وممنان الهدي للقران وانما يذبحه كونه كالغايه وانما الذل احصاء مخرج
الهدي ولكنه اذا ذك الهدي لم يجد انه غير ذابح وانما الذبح بالوقوف بعرفات فوجب الذبح ولا يتحل الا ان كان اجماعا
لو ذبح احداهما ولو ذبح احداهما لم يذبح الهدي وان يتوجه لتحلل بافعال العرة في الصلوة الاولى وفيها اذا ذبح

الهدى فقط واما اذا اراد الحج فقط عنده جاز ان يحل وان يودي الحج با حرام جديد ولا حرة عليه واما عندهما فلا يتصور
 ان لا يلزم منه قبل يوم الفريضة ان يذبح لوزن قبل بحث الهدى لم يحل فذهب الى مكة فان اراد الحج فيها لم يذبح اليها
 فابتدع الحج فيقبل بالعمرة كذا في شرح الطحاوي ومعناه ان من عدا ومن الحج عن كذا في الوقوف بعقبات وطواف الزيارة بمكة
 ظرف منعه فكذا المنع عنها بالحرم احصاؤه سواء كان من اوقافنا فيقبل بالهدى وعذر المنع بمكة ليس باحصاء بعقبات
 وان سلم كافي المحيط ومنعه عن احد هاتين كفي الحج لا يكون له احصاء فان لم يمنع من الوقوف فحذف فاحل العمرة وقضى الحج بغيرها
 من قبل ان يذوقا وان منع من الطواف فحله في علمه وعليه لم يمتنع من اذنيه وفيه اشارة الى انه لو اوفى بالعمرة ثم منع منها
 عن الطواف والسعي كان محصرا ومن عجز عن ذاك الحج الفرض بنفسه عجزا يرجع والغايبا كالمريض والحبس وغيرها فالحج ابي
 غيره لم يمتنع كذا في الصحيح صح ذلك الاجماع وانما قيد بالفرض على ما هو المتبادر واشارة الى ان الشك في بطلانه يكون في النجاسة
 لا في الاصل وانما قيد بالنفل فلما سئل ان يجعله للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصالح والصوم والصدقة كذا في
 الهداية وانما وصف الفريضة بالزوال لانه اذا كان لا يرجي يجب عليه الاجماع كافي المحيط والاصح ان يمتنع الى ان يذبح امره او
 عيبا او امة بل ان السبب من الله والافضل ان يكون الماسور رجلا فخرج عن نفسه ليكون البعد عن الخلاف كذا في شرح
 الطحاوي ويقع ذلك الحج عندنا من الامر على الصحيح كذا في الكافي وهو ظاهر المذهب كذا في الهداية لكن في المحيط قال في شرح الاسلام يمتنع
 عن الماسور بفعله المحل والمآل في باب النفقة ان الشيا يتوكل في العبادات الدينية ولا يشترط اهل البيت الماسور لان الحج يقطع عن
 الاثر فانه لا ينفق مقام الاتصال ان دام حججه لا يمتنع فلو كان يحرم صايا ادى نطقا للامر وعليه كذا في الكافي وعن البيهقي
 ان ذلك الفريضة في الماسورين الحج يقع عن الفرض وان ذلك قبله نفس النفل كافي المحيط وان نوى الماسور عتد اي حج الام فان
 عن نفسه او عن رجلين امرين وقع عنه ضمن النفقة ولو اوفى عن احدهما بهما لم يمتنع عنه من البيهقي ان وقع عنه ومن كذا
 انما احدهما الحج واخر بالعمرة فذكر بينهما الا اذا اذ بالبحر كذا في الفرائض ودم الاحصاء وان وقع فهو على الامر عند المولى وعلى المولى
 عنده ولا يجوز ان يكون شاملا لما اذا اوصى وقات فان دم الاحصاء في تلك سال الميت وقيل في كل عندهما وفي مال الماسور عنده
 كذا في الكافي ودم الفرائض في صور الامر بها كدم القس ودم الجناية لعدم الظن وعنه على الحاج اي الماسور فانه المقتضى من الحج بين
 النكاح والتمسك في ضمن الحاج النفقة اي كل نفقة ان جعل قبل وفاته بوفاته فلا يضمن شيئا ان جعل بعده كذا في الفرائض
 لمن اوصى او موت طبر او فلان كذا في فانه لم يضمن ان كان ينفق من مال الميت في يومه ذلك هو وعن محمد بن نفقة ذهابا ليعتد
 كذا في الاختيار فان مات الحاج الماسور في الطريق اي جازي الحج عنه وجوب من منزله امره الموجه او الوصي او الوارث فيا سأل اذا
 اعتد كذا في مال الوارث فان لم يكن واجبا لم يمتنع من حيث يكن وفيه اشارة الى ان الوصي يرفع النفقة لا الماسور كذا في البيهقي
 المال ارجح عنه ولا يلزم من منزل الحاج ولا من منزله الوصي ولا من حيث مات مادام اختلف مكانها والميتاد وصحة الوصي والافاق
 احدهما الوارثين كذا في من حيث مات من المال اي من الوارث والماسور فانه قد ينفق في يومه من ماله في الاعمال وهذا عنده واما

نسخہ آب بابتین

سوى ذلك والتفريق بين كونه وشئ كونه وكل منهما يتعلق بنفسه وبالمعاد كافي للاساس والدليلان وغيرهما لا يتعد
من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامته مقام حرف كما قال الكوفي ووافقه غير من عند البصري كما لا يخفى على المتبحر
واما ترك المفعولين دفعا لتعريف الغرض من انهم التعلق بكل ما يعبر عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرها كافي
المحيط او امر مختص منهم بالامر بغير اللام فلا يلزم صانع فيشمل الحال كما في بيع المستحق والمستعمل كافي في الامور ولا يفرق
الشارع في المنة ان يبيع بلسان الخواص من يبيع في الحال بانيته واما السجل فيلحق ان لا ينفصل به الامعية واما كونه في ذلك
مما افعل الله سبحانه وحيث اياها بك وفيه روي ما هو المحقق في قول المولى العقد بنفسه كافي اتفق وان لا يرد على العقد
كافي المحيط والتفريق غير ما قيل انه من صحيح لان المانع هو الاجاب والقبول والامر في كل لانه يستعمل في استخدام المندم
للموجب كذا في كذا في وان لم يعمل الى المتعاقدين معناه اي في حفظها سواء كان عويلا ومجربا وسواء على المنة من العقد
التمسك او لا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينفصلان لم يعمل المنة ما ينفصل به كافي في قيم لكنه ما اختلف في الشرائع
كافي في المنة وكذا في العوازم ان لا يبيع عقد من العقود والاربع لم معناه وقبل بيع المبيع قبل ان كان قابلا لبيع
وهو لم يبيع كالمسح والافلا كالمسح ويعقد بحكم الوفاء بسبب قولها اي قبل المنة والرجل والرجل في وقت بل لا يبيع منه بعد بل لا يبيع
احوط بعد قولها فانفس خويس بن داود وبعدها قوله له ان توفيق في وقتها ان لا يبيع عقد من عقود المنة
قوله في وقت الا انما يريد بقوله ادوى التحقيق الى ان ينفصل بدونه قولها بنى وقال بعض الشرائع ان لا يبيع منه واختلف
في ان داودا استفهام او امر وهو الراجح كافي المحيط كبيع وشرائه فانه ينفصل بقوله ان وقت بيعه بعد بل لا يبيع منه
لا ينفصل في المنة بقوله عند الشهود جميع الشرائع كقاية الشاهدين كما ياتي في جرد البيع والعدالة في البيع ولا يخفى ان ذلك
اولى فان الشاهدين شرط لكل ما في وقتهم ووقت وجوب وفيها اختلاف الشرائع لكن ان ففيه به القصة فهو المخذ وهذا
دليل على ان الفضايل صحيحة في المختلف عند الشرائع كافي المحيط ونظرون عند اطلاق الزوجية كافي في الزوجية كما ان شريطة
بالزوج وبيع النكاح بعد تحقق ما يشرط بل يفسد النكاح والتمتع ونزوح قد ذكره مرة وما وضع اي يبيع بلفظ موضع لتعليق
العين من نحو عليك وصلة ومن نحو بيع وشراء على العبيد فلا يبيع بالخلع ولا بامعة ولا بجماعة والفرق والرهن والامانة
والصلح والشركة في السنة الاخره اختلف الشرائع كافي المحيط الا انه ترك فيه يبيع وفيه هذا القول على وجهه في المنة
الظهور في الاطلاق عليك فلو قال او جئت لك ببيع امته بالفرق او اضاف الى ابعاد الميت وقبله الاخر لم ينفصل ولا
به في الحال انفسد وقال في المنة لا ينفصل به مطلقا ولو قالت جئت نفسي لك بكذا افعل اقبلت صح ومن لم ينفصل ان ينفصل
بما وضع لتعليق الشر كذا في المحيط واما ان لا ينفصل به النكاح ينفصل به بغيره في بطلان الحد كافي في تزويج المرأة
النكاح سواء كان في المنة او في غيرها من لفظ الاخر قد لم يبيع الا احد ما يبيع كافي في سائر العقود الا انه يشك في اطلاق النكاح
لفصوله وانما ذكر الزوج اسم امراة غايته كما سيجي ويترك ايضا حضور شاهدين عربيين عند العقد فلا يبيع عند قبيل ولا

انما يثبت في المنة كافي

بمقتضى

ومدين ولا حضور من عند الجماعة في الوقوف ولا عند ذلك كمال في المشايخ وفكر في النظم انه يعتقد بلا سحر عند محمد
 انه طبيب او حر من غير ما في حكمه ولا قال مكلفين على لفظ المشايخ المذكور فصح عند سكران بن يوفان النخاع وان لم يكن عند
 الصوري لا يصح عند سكران بن يوفان النخاع ولا عند سكران بن يوفان النخاع ولا عند سكران بن يوفان النخاع ولا عند سكران بن يوفان النخاع
 فلور وجهه عند كتابين جان عند الشيخين حقا فالجواب في كمال في النظم ما يعرف من معاني النظم اي لفظ العاقد بن حقه انما هو
 سعا شرفين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في اخر المجلس متحد ليرجع عند عانة العلماء وجان عند بعضهم وعن ابي يوسف
 في رواية في وكان العقدان في مجلسين لم يجر الاتفاق كافي النظم في لسانه لا لا بشرط فم الحجة كذا ذكر ابقالي والنظم
 ومن محمد في كتابها ان يعرفها جازوا فلا ولا لا لا بشرط معرفتها للراة والروية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه
 في جاب النخاع والا فلا فلو كانت شقيقة جليل هو المختار والاحتياط ان يكشف وجهها او يدركها وجهها والى ان لا بشرط
 حضورها لكن لو كانت جازية لكانت بلا معرفتها وهذا مختار للخصان هو رجل كثير العلم من يصدقها به على ما قال الحلواني وذكر
 في الواقتات ان لا بشرط ذكر اسمها او اسم ابها وجهها عند عدم معرفتها اليها في المحيط وفي اشراط حضورها لا ثم السماع اشارة
 الى ان كانت فيه ولا في حصر عن الشيخين الا ان الشرح كافي في الدخيرة وجه النخاع عند سكران بن يوفان النخاع ولور محمد وعون في العقد بلا
 قوة ولا يظهر النخاع على الحكم بينهما ان لا يجرى في حكمه بل هو غير عند الدعوى وانكار احد المتقارئين وجه بعد اطلاق والخصان
 عند ابها اي يحضر بها وهذا ظاهر في رواية في المنع انه لا يصح كافي في قض او عند ابها اي يحضر بها المضاف في التثنية لور عند طرف
 في صانعة على الصريح وبلا اعادة الجار وهو مذهب كوفي مرد وعلى ان الذهبان اكثر بغيره اشرطوا اثبات الجار لفظا او
 فذروا ويؤمن والا فخش وجلا الكوفة لم يشرطوا كافي في الجعري ولا قبل شهادة الاثبات للتريب الى وقوع الريب فان كان لا يشا
 منها لا قبل الاثبات فان من احد ما لا قبل له وقبل عليها كما لا يشا القضاء فكلاهما لا يخلو من نوع ذكر الكمال مسلم في رواية كذا
 اي كمال نكحها عند يمين عند الشيخين خلا فالجواب لا قبل شهادة على المسلم وقبل على الذمية كما ياتي في الشهادة والوكيل
 اي الذي وكل به في كبر او صغر رجل شاهد واحد واحد سمع عند مع امر عند حضور المحاكم الى التوقيع او الالب وكذا وكيل المرأة و
 رجل شاهد عند حضورها كافي في المحيط والمان حامل الما بالقلب كافي في كان الالب والسيد شاهد النخاع عند حضور المولية
 اي البنت ولا تدخل كونا عاقلة بالعترة بخلاف الصغرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكنه مبائن وشهادة البياش مروية
 بالاجماع سواء بانه لنفسه او لغيره وكذا الذي اذا تفرج عنه بانه شاهد عند حضوره بخلاف اذا كان غائبا او غير حاضرا
 ليس بشاهد لانه لو كان بالالتوقيع وهو من قبل السيد بشاها لانه وكيل من جهة فكانه المروج والصواب انه شاهد اذا
 ليس او كذا ياتي في كافي في الدخيرة والمولى من الولاية بالسيرة المولية في الرتبة في العدة والى امر خلد يندى كذا ذكر ابو جبران
 يكون تام فاعل من التولية اي جعل النفس واليا وما كالا مخرج على المراءى الوجل كافي في القاموس اصل القريب من الام والبعد
 من الام والالب وان علت والدية يجوز ان تغسل البطان والفساد لا يفرق بينهما في باب النخاع كافي في منق النخاع والكرمان

مکتبہ الادب و الفنون
لاہور

الى السق وعليه القصرى كما في النظم والقوى على الاول كما في الحارة وفيه اشار الى انه لو نظر الى غير الفج كالدير لم يثبت الحارة
 والى انظر الى وجهه لم يثبت خلافا للحوادث ولان النظر الى ما وراء الزجاج معبر عن النظر الى عكسه في المرآة ولا
 كما في النظم وهذا كما ان كانت متحركة فان كانت قاعدة مستوية او قامة لم يثبت الحارة على الصحيح وانما ذكر في المس والنظر
 اشار الى انه لو لم يثبت الحارة لم يثبت الحارة في المس والنظر الذي هو سبب الحارة كما في المحيط
 وقبل ثبت كما في الحارة ولا هو الصحيح كما في الحارة يشبه حدها في الشاب انشأ لانه لو لم يثبت وفي الشيخ والصين يثبت
 او يثبت على ما كان من اصحابنا كما في المحيط وقال عنه العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهى ان يعانقها ويقتل ان يقصد رافعتها
 ولا يلبس اللباس كما في النظم وهذا في حق الرجل وما في حق النساء فالاشهاد بالقلب لا غير كما قال المس وفيه اشار الى ان شدة
 احدها كما في الحارة ان لا يعمل الشهوة كما في الفترات والى انظر الى المس ويحتمل ان يكون طرفها لكل بقية في النظم
 وليس الاصل او عاقب اقبل بلا شهوة ثبت الحارة في المحيط والى الصد الشبه بان في المس والنظر لا يثبت الحارة الا اذا
 بين ان يشبه وفي القبل يثبت بها اما لم يثبت ان يشبه شهوة ويستوى ان يقبل الغم او الذوق او الفخر او الراس ويقول ان
 قبل الغم يثبت بها وان ادعى ان بلا شهوة وان قبل غيره لا يثبت بها الا اذا ثبت الشهوة وجرى اصلها من ام الزينة والمسوسة والا
 والنظر الى الفج وجد من من اى حجة كانت والكلام يشير الى انه لو لم يثبت الشهوة لم يثبت الحارة كما في غيره من عند
 الطوائف كما في حده والنظر في الزينة على هذا رضاء لا يجرى كما في رضاء شج الطوائف وسياق منه في الرضاء
 اشار الى ان في النظم وغيره ان يجرى كل من الوافى والزينة على اصل الاخر وفيه رضاء وما كان من هاهن الصغيرة دون سبع
 سنين ليست بشبهة اى من يعوب فيها الرجل في الوافى والدواعى لم يثبت الحارة وفيه رضاء الى ان بنت تسع سنين شبهة شهوة
 القنينة والى ان بنت خمس سنين وما في هذا ليست بشبهة وكذا ما في هاهن الست والسبع والثمان الا اذا كانت حجة كالحارة
 ومن الشيخين ان بنت خمس سنين شبهة اذا اشبهت مثلها ومن محمدان بنت ثمان وتسع شبهة اذا كانت حجة كالحارة
 والى ان يثبت شبهة احدها فلا يثبت ان يكونا بالعين كما في الفترات ومن صاحب المحيط لوسن ابن خمس سنين بشبهة لم
 يثبت الحارة وان س ابن ست او سبع يثبت ومن شفي الامة لو نظر الى الفج حجة يجمع مثلها او على العكس ثبت الحارة كما في
 القنينة واعلم ان حجة الصاغة تثبت بالافان ولا يمكن بطريق البر ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع
 الفج ولا لو وطها فجد المرء ان زنا وجرى على الفج اخر وان مضى عليها سنين كما في العلوى وفيه ويجوز بكل الراس ان يجرى
 كالحارة وعندها كل فريق قبل الرجل والمرأة في طلاق رجوى او باين واحد والكثرة في صحيح او غيره في صحيح او غيره
 في عدة وفاة او غيره كما في النظم لكن في بسط حصة الاسلام والخلاصة للامانة الرقبة يجوز لوجها ان يزوج باحتسابه
 يوم كالحارة مفعول يجرى ايها كالحارة منها فوضت ذكره ليحل بالنسب او السبب الرضاء لى لذلك لم يرفع الفج
 كما ان كالحارة او كانت في عدة نكح عتبا او خالها او عمة امها او خالها امها او عمة امها او خالها امها او بنت ايتها او بنت اخوها

او بنتها او غير ذلك فخلع امرأته لم يترك بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة
 ذكرا كان اجنبيا فلم يجر كبا الاصح بين ائمة اهل البيت او القريبين او الخالين او الخاليتين كما في النظم وهذه الحكيمة والكتابات
 قبلها في بيان الحرمان المبررة كما في القيد فلا بد من اقبال هذه الحكيمة فتبين ان لا يجوز نكاح امته ثم نكح سيدتها وقد كان
 ذلك كما في الجاهل وانما دلت فانه لو فرضت ان تلك الامهات على ما لا يجوز نكاحهن الا في الامهات الجاهل كما في المنية ويجوز نكاح امهات
 وعدها وعلما اي على امهات ابنتها فرضت ذكرا الرجل الا لا في ملكها بشرا او هبة او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح
 امهات ذواته فاشترى اخنها فانه لا يجوز نكاحها ولا في ملكها ولا في ميراثها ولا في هبتها ولا في صدقتها ولا في ميراثها ولا في وصيتها كما اذا نكح
 اخناتها ولا فان وطها لم يجر وطها بعد هذا لا يجوز وطها ملكا كاحداهي نكاح تلك المرأة الاخرى فان نكحها اي نكح
 المرأة لا يطأها احد من المرأة المملوكة والمنكوبة حتى يجر المرأة الاخرى فالتكثير من الطلاق والخلع والردة مع انفساء المرأة
 والمملوكة باحداهما اما ذكرها كاشرا او بلاعتاق او الفروج او الكفاية مع الاستبراء وهذا فيما لا يورث البنات والامهات فان
 على احداهما ايجاز وطها الاخرى ايها كما في النكاح والطلاق وشعر بان الوطى لا يجر حرما للوطى لاخر وليس كذلك فان لو كان
 اخن فقبلها بشهوة حر وطى كل منهما مع الدوامي حتى يجر الاخرى كما في كراهية الفلانة ومع لم يمس نكاح امهات الكهنة
 اليهودية والنصرانية فبشر كانت او حرمة الا ان يجر حرمة في الحرب كن فقبل انما كره اذا قصد النكاح به وقبل اذا قصد الوطى
 وقبل اذا قصد سبيلها كما في المحيط والطلاق بشر ان لا يمس المسلم ان يمس كافرا فوافوا بالسنة الكفاية ونحوه والامهات على
 الكافرة تلك الامهات لا يوطى بالنكاح كما في النكاح ولو كانت تلك الكهنة امته ومع نكاح الامهات ان كان تحت وقع طلاق المرأة
 اي مع الفلانة على ما رواه واقعه لا ان يجر حرما فلو فعل الكهنة بالفرقة في الميسرة الا ان لا يفعلوا وطى النكاح
 في الاصل الفضل ويعود على طلاق المرأة منسوبة في حرمة الفلانة ثم انفساء المرأة لا الفضل على ما اشار اليه الاخرى ومع نكاح
 المحرم والمحرمة بالوطى او الفروج ومع نكاح الامهات على ما يجر حرما من نكاح الامهات وعندها الفتوى كما في المحيط وفيما اشار اليه في نكاح الامهات
 صح واما الاجماع كما في الهداية ونحوه في نكاح الامهات على ما يجر حرما من نكاح الامهات وعندها الفتوى كما في المحيط وفيما اشار اليه في نكاح الامهات
 المحرم والمحرمة بالوطى او الفروج ومع نكاح الامهات على ما يجر حرما من نكاح الامهات وعندها الفتوى كما في المحيط وفيما اشار اليه في نكاح الامهات
 صح واما الاجماع كما في الهداية ونحوه في نكاح الامهات على ما يجر حرما من نكاح الامهات وعندها الفتوى كما في المحيط وفيما اشار اليه في نكاح الامهات
 المحرم والمحرمة بالوطى او الفروج ومع نكاح الامهات على ما يجر حرما من نكاح الامهات وعندها الفتوى كما في المحيط وفيما اشار اليه في نكاح الامهات

بينما فعل كاري والى لا يصح كالح المقابلة لانه كانه عندنا والى لا يصح كالح الشافعية لانها احاديث بالاستثناء على اذ
عن النظارين من قال تفرج بانهم الكل في المحيط وعلى ترك التعرض بمثل اول فانهم متاولون في ذلك كالمين في علم ولا يصح
فكر كالح اذ امة اخرى شافعية في عدة طائفة وفيه اشعار بانها لا يجوز ان تفرج اكثر من اربعة ولا حسن للمرجع ان تفرج المراتب
فانه تم بقاء المصلحة في المضار والمضار كالح في عدة ثمانية ولا يحل امة مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتب او ام
والدوا صغرة او كبيرة عاقلة او مجنونة عاقل ولو كانت صغرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجرى الاصلح المزمع او امة وقد
اي عدسة من طلاق باين في قولهم في قولها واما من اصح فلا يصح في قولهم ولا حامل بنت نسب حملها اباها عاكس السيرة وعن
ابن حنبل ان يصح النكاح ولا يجرى على من فضع حملها كافي النهاية ولا نكاح للمغفرة وصورته ان يقول امرأة متعة بكذا من الدائم
عشر ايام او اياما او بلاءا كالدائم وهذا قد كان مباحا من ايام خير واما من فتح مكة كافي الشافعية احاديث منسوخة بغير
الصحاب كافي النهاية وغيره وسند حديث عارض في قوله يجرى كافي المعادى ولو اباها صلاها كافي في شهادته للمهر
وقيل لكن ليس فيه تعذر ولا حد ولا جرم كافي الشافعية والطلاق والابلاء والارث وعن الجعفة لوقال ان وجهه متغير المتعد
النكاح ولو اقره متعة كافي فضع وقد ذكر في النهاية وشرح المتعذر ان سابع عند ذلك كافي في شؤنه كلام ولا نكاح الموقت وصورته
صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التفرج او النكاح مع التوقيت كافي في النظرية والمضار والعماد وغيرهما وعن الجعفة اذ
وقالوا ان العيشان اليكايه سنة او اكثر يكون صحيحا كافي في النهاية واعلم انه لا يجوز النكاح بين بنتي اعم واشان الماء والبن
كافي في النهاية لكن في التفرج من حسن المصروف يجوز تفرج الحينة بشهود جلين فصل ففعل نكاح حرة اي صحيح فذلك من ترتيب الحكم
من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فانما فاذ ام من الملاء وهو ما يكون بحيث يمكن رفعه واحسن المتعدد
والصحيح فان نكاح ~~المتعدد~~ صحيح لكنه غير نافذ وقامه في الاصول للحرة ام من البكر والشيب وانما قد يهاكل نكاح الحنة
مرفوع على ان لا يملكها كالح الصغير والمجنونة عاقل ولو زوجت نفسها من غير كفوف بضمين عن
مع سكون الغاش كالح الكشاف ويسكون الغاش ومنها مع العزم ويسكونها مع الواو لغير التعليل طساوي كافي في الطائفة منصفة
كالنكاح ويرا جمل يساوي المرأة في امور سبائ وفيه اشعار بان لا اعتبار للكفاءة وهذا عند علماء كافي في النظرية بل لا ي
سبائ وفيه اشعار بان المرأة شرط الذوم في البكر وهذا ظاهر الرواية عند الجعفة والرواية فيها مضطربة في البسوط والمحيط
وغيرها انما قالوا في الوقف على اجرة الولي فالولي بلائف حرام ولا يجرى طلاق وطهارت ثم رجعا الى قولهم في النظر روي
خص من هذا ان يجوز ان لا يكون ولي ولا فوقيه فان اجاز جاز لا يطل ويرى ان سليمان انه باطل وفيه قال الشافعية لا ينعقد
بصارتها احلا عنه ويؤيد ما في موضع اخر انه لو زوجت نفسها من كفن بهر للثل جاز عندنا ولو كان له مهر عند العقد منهم
محمد وفيه من ان الواقعت لوقف الغاش باطل الطلقات الثلث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يبعد في حرة الولي والولي انما
خفيان بصدقان محتم وفي الخلاصة والمضار وغيرها ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى وولم يملكه كذا صح وكذا الحكم

ابن حنبل في غير من شافعية في احوالهم
للمهر الى ان تترك ما في غير الشافعية
التي لا يجرى في غير الشافعية

تعمیر

منقطعة ولا فسكوتهما رضا كما في فضل وقال الكرخان رضاها بالسكوت كالتيب فإنه لو زجها الأولى كان رضاها بالفضل
 وما فيهم مقام كالتيبين من التمام وطلب التنقية والمزجها كما في المحيط والغلام كالتيب فإن الوجه بالقول أو الفعل كما في
 والشيء ما به تزوجت فبات بوجه ولا يتم المزج وعن الكرخان من ثيب إذا دخل بامرأة زارة ثيب إذا دخل بها من ثياب ذلك
 لها منها الخطاب كما في الغريب واعلم أن قوله لو قد تكون يعني أن كان جوابها قد تكون جمل اسمية مفعولها منتهى والمعاد ولكان الأصل
 ما هو به مفعولها في الكلام كما في التبريد في غير ما يقع أسكال في عن من نزل استعمالها في الكلام انفعها والمرة الأولى كان ثيابها
 بالثبوت من قوله لا هو المتبادر أو غير ما كان في النظر والبراهنة وعلى ذلك من استعمالها في الاستعمال والعقود والبراهنة وذكر
 من الكلام فقصتها أسكال في الكلام بشرط أنها لو كانت ثم أقدم عليها الحول وأصلها في عادتها أو جرحها بغيره أو بغيره فأسد
 فرضاها بالقول هذا ثيب كما في البسوط في قوله ان ما ذكره في قوله ما علم ضمنا فان زابل البكارة هذا بكر غير ما كان في قوله
 كما في قوله لا يحسن وقال أبو يوسف كان أن الرجل البكارة بل أن لا تكون بكرا وقوله أي قول بكرا بالبكر عند الدعوى وقد قال
 عند الاستئذان أو البياض أو القول من قوله أي الزم البكر سكوت بكرة التامان القول المنكر وعن محمد بن قدامة أصله في قوله لا يحسن
 على قولها وفي الأصل ضم الشك فيكون شيئا فلا بد منها شهادة على التي على أنها مقبولة في إذا العاطية لم الشاهد ولو قل
 على أنها أو رضاها أو إذا لم يرد شيء على في الصداقة ولا يخل من التحليف في تأكيد ما في الالتباس أن لم يرد شيء
 بغيره اسكتها أو هذا مما لا يخل فيه عنه خلافا لها وهو المختار كما في المصنفات فإن سكوت يفتقر عليها بالنكول والليل
 خاصة الكلام الصغير في قوله والصغيرة ولو كانت ثيبا فلا ينكحها عايلها ولا الوجه ذلك أو هي إليه الأب وعنه أو هي إليه
 جاز ولو كان الأب رجلا بغير صغير بغير زوجها بغيره في قوله لا يجوز في جامع الصغير أي بعد كونها بغير
 الأصاح القول في رضاها الأب أو الجد هذه من قوله ولو بغيره فاحش لزم النكاح فلا يكون دفعه ولو بعد البلوغ وهذا عند
 وأما عند ما لا يجوز النكاح وعن محمد بن يحيى عن أبيه عن عثمان التميمي لا يجوز له أو له الصحيح كما في الجامع وفي قوله
 الصغيرين كالقائه لهم منع الصغيرين بالتمام القائه عند الطرفين خلافا لأبي يوسف وفيه إشارة إلى أن السلطان والقائه
 المأذون بها أما حق الفسخ أو ما روي عن الطرفين كما في النكحة والى أنه يصح النكاح الصغير نفسه ما إذا لم يوجد على ولا فاقه إلا أنه
 معروف على أن ثيبا بعد البلوغ كما في القصة فلا يزوج غيره ما بغيره فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير
 كقولهم على ما في الجامع فلا يصح قولنا نحن أنه لا يصح أصلا وكذا تأييدهم بما في التلخيص أنه لا يوجد رواية أصلا
 لعدم النكاح في هاتين الصورتين فإنه لا يصح في الصغيرين النكاح ما يصح في الجواهر والجماع وعندها وهذا يدل على وجوب
 الرأب لا عايدة كما لا يخفى حين بلغا سواهما بالنكاح قبل البلوغ أو عند أو حين علما بالنكاح بعده أي بعد البلوغ
 وسكوت البكر رضاها أي حين بلغا أو علما بالنكاح بعده ولا يمتد خيارها إلى البكر لما في المجلس على مجلس البلوغ أو العلم
 فالعلم لها في رضاها على الفور حتى لو سلمت على الشبهة أو سلمت عن الشبهة أو سلمت عن اسم الزوج أي الذي يصل فيه الكذا في

فقيس بغيره
 في قوله لا يحسن

۱۸۸۸

والشعر رواية في رواية الكفاية مرقوم الاولى هو المعتبر في زماننا كما في الحقيقة من شذوذ الزمان كما في الشذوذ في زماننا او
كأنس وديان من خلق اويضا لعدد اوصافه ليس يكون صراط من مجموع الدين والصادق وعليه الشئ كما في الكفاية والحقا ليس
يكون له الزوال والعطارة كما في الكفاية واخص كلامهم في الظلمة وان كان ذاك لا يدرى من اكل ماء الناس والمواد كما في المحط وفيه شذوذ
الى ان الحرف جنسان ليس احدهم كائن الاخر لكن اذ كل منهما كلف لجنسها وبشيء كما في الراهب والمان الكفاية في المجال بالشيء غير
مؤثر في الكفاية في الراهب كما في النظم على ان الارض ليس لها كفاية فالمرصين كمن يصحبه من المجنون للعاقلة وكذا الموقرة فالقوى
كمن يولد له كما في المحط وان كمن هو الكفاية كمن هو بالاولى باقل من غيرها اي من شذوذها فلولي القدر في الراهب كما في الكفاية
المان بكم التام من هو ما ويري في النظم في الواقع من غير ما ينفرد معلوم او مجهول من الشكافي ويجوز ان يكون من التعميل في التعميل
يقول به من الذي وزجه فيقول المذول في عليه وعلة عليه السيرة وفيه شذوذ الى ان المسألة اذا كان ساء والمثل ليس للولي اعتراف كما في
شرح الطحاوي وهذا عند ما ينفرد فيقول قد لا يخفى ان انصب بما قبله وقف في كفاية فضولي اي كفاية صد طرفه بكلام واحد
او كفاية من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين او من جانب واحد او كفاية من افرج في الفضل على غاية ما يربطه
او اربابا وموكلان في ذلك فلا تفتن فلان اوزاد على القول وقبلت من نفس على الباقي وهذا عند ما ينفرد في كفاية فلا ينفرد في كفاية
فضوليا من الجانبين او من احدهما او كفاية من افرج في المحط في ان انهم بكلام واحد اما ما شذوذ في كفاية من طرفه باقل
كما ان كفاية من الفضوليين كذا في الاختيار والتمانية والكفاية وفيه شذوذ الى ان هذه التعميم ياتي ما ياتي من غير فضولي فيوقف عليها
بان يحمل على ان كفاية من احدهما ويأخذ في كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما
وفي كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما
لورث الا ان احدهما عند النسبة ولا ينفرد في كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما
تعبا له والشفقة او التمكن ويعتد من الله ان كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما او كفاية من احدهما
اي لا يجلب الفضول بكلام او كفاية من كمن ينفرد من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
من احدهما كمن ينفرد من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
الصغيرة فضل اقل من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
وكفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
لنا التام من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
كالشفقة وكذا كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
من الا ان سقط وقيل ان كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية
بوجه المسألة في كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية او كفاية من كفاية

واحد من فضولي سواء كان وكفاية
من الجانبين او كفاية من الجانبين او كفاية من الجانبين

أي الزوج والزوجتان الموثقتان على حكم المهر والعدة لا ينفك في الزمان أو عند خلو صحت فأنها الأولى في الزوجية
 البكر لا ينفك في الزمان وفي تأكيد السبع ومنه الشك في النسبة ووجوب النفقة والسكن والعدة ومنه ما لم ينفك
 والزوج سواها في عدتها ومنه لا ينفك في الزمان والزوج الأولى في العمل للزوج الأول وثبوت النكاح والزوجية والميراث منه كافي للحط
 وإنما يذكر الزوج لأن النكاح مغيث عند فسق كل من الزوجين ولا ينفك في الزمان ولا ينفك في العمل كالميراث والزوجية
 حسا أي منها حسبا أو غيرها أو طبقا فالأول المحسب من أحدهما ينفك من الزوج ولا ينفك في الزمان والزوجية
 أحدا للزوجين صغيرا كما في النكاح والعدة من أحدهما أو من كليهما كذلك إذا كان ذلك صغيرا حصل أو غير ذلك
 أو أصح أو أيما وكذا ما إذا كان المكان غير مأبوت كالطريق الأعظم والسجود والحمام وقال شاذلي يجرى فيها في الظلم ولو لم يكن
 اختلفت في كونها خلوة ولو عرفت مع الفلانة المحط طائفتان من صحت ضمن القضاء والعدة والنفقة والزوج
 العشرة الأصغر وصلة فرض شرع فيها أحدهما فصلة النكاح ينفك وينفك أن يكون صدقة القضاء والعدة كذلك ولما لم ينفك أحدهما
 يجر فرض الوفاة أو عرق والدان كسب من دم حقيق أو حكم فيبطل الطلاق والحاصل أن النكاح ينفك ما عرفت لغيره
 بخلاف الجبيل فيجب أو قطع الذكر والأنثيين فإنه غير مانع منه خلاف ما هو العشرة بغير العاين أي عدم القدرة على التمسك
 اسم من التعيين كافي للصحة لكنه مرد في كافي المذهب وفيه فالأول التعيين والخصاء بغيره والنفقة من الخصيتين فإنه
 والعشرة لا ينفك لهما اتفاقا ويجب نصفه أو نصف ما بين العشرة في العشرة وما دونها أو أكثر في غيره كافي المحط وغيره
 لكن في الخلاصة أن في قولين العشرة هنا أوقية ويجب نصفه بطلاق واقع قبلها أو قبل الخلع الصبيحة ولو كان قبل فتر من قبل
 لكن لعل المثل دونها وتقبل ومما يقتضيه لام إمرأته أو انتها قبل الخلع كافي النظم فيكون في الخلاصة وكان الميراث في جاد
 نصفه إلى ملكه بغير الطلاق والافاء بعد انقضاء النكاح فان لم يسم لها مهر فالنصف جاز بطلاق وكما في قولنا قبلها
 أي الخلو والنفقة والبيع وخصما روي في الميراث جاد ولا ينفك من العشرة من مهر أو مهر أو نصف المهر أو غيرها
 في البسار والأعصار فإن كانت من السفلة في الكرياس ومن الواسع في القزوين من نفقة الحال في الأبرسيم وفي قولنا جاد
 اسم كافي المصروف وأفضل النفقة خادم كافي الشف وإن لم يسم يجب مهر المثل بطلاق بعد ما أي الخلو وكذا يثبت أحدهما قبلها
 كما في النظم وصحة النفقة لكل من قبله بعد ما أي المهر أو بطلاق قبلها مع النسبة كافي المحط وكذا في كافي وغيره أنها لا
 تنفك في هذه الصورة ومع النكاح بلا ذكر أي غير أن يسم لها مهر وهذا التبرع بعد بيان حكم المهر لم يفرغ من كلامه فاسد و
 لغيره قوله ومع من نفقة أي بطلاق تهر لها ويبنى من غير أن تنفك أي مع النكاح بغيره وهو أن يكون ذلك العاين مالا أو
 غير كونه نفقة والزوج وجبة حصة وجسم وستر وماء ولحم والبيت والحر وسيل في البيع ومجمل جنسه كذا في أو ثبت أنه
 جنسه من الخيل والحمير أو القطر أو الكدك مثلا وفيه إسقاط الجسد عند انقضاء المهر على الأمر العاين سواء كان جنسا
 عند الفلاسفة أو لم ينفك في النكاح لا رجل والمرأة نظر إلى الجنس النكاح في المقاصد والأحكام كما يطلق النظم عليها

الله

نظر الى التكاليف في الانسانية واختلافها في الذكوة والاثرة وفيه لانه على ان التشرع ان ينفق الى ما يلقى الى ما يصحح العلم
 على ان التكاليف في الصلوات الاربع من المثل الموت او الطلاق بعد الخلق والمعة قبلها وقبل يجب عليه ولي يوجد كما امر الله
 بحملها في الجنة كما في الوفاء وامة او فومين القطن كما في البسوط وغيره وفيه ان الى ان الغنم ليس بحمل الجسد كالمثل قالوا
 اي خيار لو طس هذا العنق وفيه شعاع به لا خيار للمراة كما في المحيط او قيمته في الوسط لولا العقد والتسليم كما هو من
 ايجته في وجها على كره حنة غير بوصفة اجبر على الكره والحكام مشعر بان لا وصفيين لكن يعطىها القيمة كما اذا زوجها
 على عبد صنف الى انفسه ويشاء له وكذا اذا زوجها على كره حنة مشروط بشرط السلم وكذا اذا اشج عا ثوب طوبى حنة وكذا وهذا
 رواية عنه وله الخيارات في ظاهر الرواية كما في المحيط ويجوز ان يزوج العبد الى ابن يزوج عبد امرأة على اذنة سنة مثلاً بان سوله
 يجب الخدمه في دفع اللبس وفيه ان ان يخدمه من غير الزوج لا يجب الخدمه والعبيد ان قيمتها واجبة كما في الكافي والى ان يخدمه الزوج
 لولا يجب الخدمه بل من المثل عند الشيوخ وقيمة الخدمه عند محمد والى ان يخدمه العبد يجب الخدمه واما بل الحلف كما في المحيط
 بهذا العبد لا وهذا العبد على الامام واحد ما اكره قيمة من مثل يجب ان كان من المثل بينهما بان راد على الحق في نقص من الاكثر واحد
 الغنى الى الاقل فيجب لو كان له رونه الى الاخر ان يرضى الزوج بالاعز والعبد الغنى الى الاكثر فيجب لو كان فوقه راد على الاقل
 ترضى له بالاعز وفيه شعاع بان من المثل ان كان ساوي الاحد العبدان قيمة يجب العبد لانه المسألة كما في الكافي وغيره فلا على المص
 بقره نص بها كالمثل وهذا طبعه واما عندنا فلها الاخر فكل كما في العداية لكن في النظم ان الخلاف فيما اذا كان بينهما الاخير
 طلق امره وهم واحد هذين العبدان مثلاً قبل الحرة الصبي فضعوا الاخرين في خلاف وان كان امره بالعين الدوام مثلاً
 ان يخرجهما من وطنه اي شرط عدم الاخر فان عا عند الغنم امر للشرط فيستعملونه في بعض مفاهم منه كون ما بعد ما شرطنا قبلها
 قالوا في الحاصل منه وبين ان الشرط عند دم في الدخول على الشرط والتشبيه على هذا قال وان كان بالعين اقام به وبالعين ان يخرج
 من ان وفيه ان لا يخرجهما واما في الثانية فالعاقبة الواجب ان في المستقلين والايين بان اخرجهما ولو لم يخرجهما
 المستقلين لكن في الثانية لا يخرجهما على الفلين ان زاد عليه لانه ما رضى به ولا ينقص عن الفلين نفس منه لانه رضى به وهذا عند
 واما عندنا فافترق الشيطان فلها الفلين ان اقام والا فلان ان اخرج كما اذا كان على الفلين ان جعلت وعلى الفلين تحت والاصل عند
 ان الوجه صافي في النكاح من المثل وانما يصال الى المسية عند صحة التسمية من كل وجه وعندنا المسية وانما يصال الى من المثل عند صحة
 التسمية من كل وجه كما في المحيط ومن يخدمه من العبدان واحدهما حر فلها العبد فقط ان ساوى العبد اي قيمة عشرة من الدوام
 وان لورساوي في كل العشرة وهذا طم الرواية كما في فخر وعنه العبدان في تمام من المثل وعنه العبدان في تمام من المثل وعنه العبدان في تمام من المثل
 الطحاوي عن محمد بن ابي العبد الى تمام من المثل ان كان اكثر من العبد والافلها العبد وقال ابو يوسف فلها العبد وقيمة المرفوضا
 وعلا هذا الخلاف فاصبح بين حلال وحرام وان شرط في النكاح البكارة بل زيادة في ثمنها او جردت ثمنها لولا ان الكل اجمع من المثل بل
 تسمية او المسية بالنقصان فلو قبل البكارة بغيره زائد على من المثل ان فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفيه ان المثل المختار

فانما السليح مع قضاة

المطبعة: مطبعة المطبعة
في القاهرة

عند

الحايز عند ما ضل من الميراث فاسد في الحال عند وبعول العتق عند ما وبتهم لانك بهذا النكاح عند ما ضل من الميراث
 ولا يصح عنده وبذلك عند ما في المحيط من الزوج حرا وقت او كتابا او مدبرا او امته من قننه او كتابة او مدبرة او ام ولد
 لا يجب على التوبة وهي ان يغلي منها ويؤذي بها بلا استعمال يقال قوله من لا يؤذي من لا يؤذي له في العتق وفي غير ذلك
 بر الولد لها بين ذلك استخداها كان له ان يرد ما اوى من يستحقها وكذا لو شرط ذلك للزوج على الاستخدا الملك وهو باق في
 المحيط ولا نفقة عليها لا يجب له نفقة لها الا بها اي بالتبعية فان ردها السيد لا يرد من سقط عن الزوج نفقة او وجبت على
 السيد فلو خرجت السيد اليوم والزوج المثل كان نفقة اليوم على السيد والمثل على الزوج كما في نفقات القنية ويستثنى من ذلك
 الكتابة فانها لا تحرم فلا يخرج الى التوبة لاستحقاق النفقة ولا على السيد ولا به الاستخدا كما في نفقات المحيط وغيره ويطاء الزوج امته
 ان نظرها ليس السيد ولا له الاخذ المهر ولا اي السيد نكاح عبده ولم يكرها باضم كرهة ولا رضاهما وهو المهر
 الاجبان الواقع في عبادتهم كما في بابا في من الخواص لا اكراهها على الايجاب والقول كما قيل وعن جقيقة النكاح نكاحها بالار
 ولاضافة للمهر فالنكاح للسيد نكاح الكاتب والكتابة به رضا وعن عجيب السراج صحى اجابة السيد نكاح الكتابة الصغيرة عهد
 العتق باعتبار ان الملك هو الولد ولا يصح اقباله مع حقيقة الملك وكذا صحى اجابة الكتابة الصغيرة نكاحا قبل العتق وهو حرة
 بلا ولا يصح بعدها وهو حرة بيدا وقبلة لانها في الصور تدين لزوج تعرفها بعد العتق لصغرهما واما جد في حق الحاق بالكتابة
 في المحيط وغيره بين الخبية ونفقتها ووجهها الى اخر المجلس امه وكتابة كبيرة فانه لا خير للصغيرة كما عرفت فكل لانه الكتابة
 حال كونها تحت حرا وعبده ولو كان في هذه من طلاق وصحى وهذه السئلة مستندة بما سبق من قولنا في حق العتق والكتابة
 فان لا بد من سائل لها كالم ولد والمدبرة المهر الا ان يقر بالتبعية على النكاح وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار نفسها ليس شرط قبل
 بشرطه من فوات حراته ونفقتها في الدخول فلامر بعد الدخول فانه كما في العارضا ولو اختلفت وجهها كان للمهر السيد كما
 في النكاحي ولما نكحت تلك امته والكتابة بلا اذن من سيدها فحقه اي قبل على مولاها فان بالى على النكاح عند استيف
 خلا فالحمد كما في المحيط قد نكاحها وان وجهها الزوج قبل العتق كما في النكاحي الا ان فيه شكلا من وجهين احدهما ان المهر
 اذا عرفت قبل على الزوج بطل نكاحها لوجه العدة والثاني ان الكاتب والمدبرة والعتق كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره بل يخار
 للعتق لانها رخصت وقد مر ان لا خير للعتق وما سعى من المهر وان ذلك عامر المتل اهر المتل بلا تسمية للسيدة ولا قبل المفضل
 لو طبت المذكورة بلا اذن فحقته اي بعد المولى وان عرفت ولا ثم يروى في قولنا ما يسهل لا يردك بضمها مرة والهام شعرا به من
 واحد حسنا واذ في نكاحه لا يرد الى غيره لان نكاحه من وجهها فيقع المار خارج النكاح في القاييس فيقول عن لمرانه اذ لم يرد ذلك
 بالذات سيدها ورضاه عندها وبانها عند ما هي الخفاف السلف الصالح وفيه شعرا بان للسيدة لعل وقد بلغ الخاف ونكاح الزوج بطل
 بلا خلاف لانها وهذا اذا الرجوع عن الولد السوء لفساد الزمان ولا يصح بطلانها وفيه فر الى اجازة ما في الزوج قبل في بانه وثيقين
 يوم او لا يصح التراجع الى ما كان في المحيط وان لم يرد السوء امه اي قننه ابنة ولو كان في ليدت هذه امته ولذا فان عاد على

لا قیام

بسم اللہ الرحمن الرحیم
 کتاب فی الجہاد والقتال
 جلد اول

三

کرمیستان در وین
 حوض جلینا و کرمیستان
 صحنه کرمیستان
 و کرمیستان
 املاک کرمیستان
 کرمیستان

الطعن في العلم على ما كان والصلوب حق وابن الرجل فانه ليس بدين حقيقة وما خلد بطعام من اللبن ولو غلبا في بطيخ
 لا يجوز لانه يسلب قوة اللبن وقال ان كان في بطيخ واللبن غلب يجر وما المطيخ مغرور بالاجام كما في الاختيار وفيه إشارة الى ان
 تعامل اللبن مع حواشي الجوز وفيه خلاف كما في المحيطة وما خلد بغيره اي غير الطعام من الجوز وخلافه كالكاء ولد واه بغيره في
 هذه الغلبة عند التجهيز وكذا عند عهد وفيه من الجنس وما في الجوز قد ثبتت الغلبة لها كما في الاختيار والغلبة للجنس لا يجوز
 كما في الزاوي وفي غير ذلك من اللبن أو العلم على ما روي ابن سنان عن ابي يوسف كما في المحيطة وفي الغلبة شعاع الحريم اذا صاروا كالأول
 لاختيار هذا لك في التمسك بغير اللبن الخا لم هذه ويجوز الاستعاضة بغير اللبن في الفل كالأول البهي وفيه شعاع بانه يستعمل
 استعمال البهي له وفي الصحيح والمغربية لانه لم تكن تعدى ولا تعدى ويجوز ان يكون البكر ولم يجز ان لا يخرج ولما لو طلقه قبل النكاح
 كان لان يزوج ويصحب لان اللبن ليست منه وابن كيت قد انه لوجب بعد الموت وتربيبه او ان يرضع من ثديها او ان يرضع
 لانه لم يستثنى فيه الذكر والموت كما في الصحيح لكن لا يورثه لم ارض الميت وان ارضعت امرأته من ثديها امرأته زوجة حال كونها رضية
 مستدكة بما في السابق حرمنا على الزوج كونهما بنتا وما وفيه شعاع بانه لو تزوج صبيته ثم ارضعتها امرأة ما واحة بعد الحريم
 على طوقه في صورة ثم طلقها او تزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن موهمة على انها صالت امرأة كما في المحيطة ولا يورثه لان لم
 نوطا لا الفرق من جهتها بالانكادار ولان يزوج الصغيرة النعمانية لا يدخل بام كما في المحيطة وفيه شعاع بانه بعد ادخل لها كالأول
 المراد بانه يزوج الصغيرة والمرصعة نصف ما في المهر ورجع الزوج على المصطرة يرى ذلك النصفان قصديت الفساد وان اقتصرت
 بان لم تعلم بالفساد او الفساد او قصديت اكوابها او في المهر ورجع الزوج على المصطرة يرى ذلك النصفان قصديت الفساد وان اقتصرت
 ومن محله ان يزوج عليها بكل حال وفي كلامه شعاع بان الكثير فو كانت نائمة او معقوفة او مخونة لم يرضع عليها كالأول واحة حريم من
 لبها وصبيته في الصغيرة لم يرضع عليها بل يرضع قصدا لفساد كما في المحيطة ولا يخفى ساق لفظ الفساد من الصالح التام وهو الرعية
 لما عدهم حسن الاختتام والاعلام كتاب الطلاق اخرج عن اوضاع كذا من علم يتوقف على الطلاق وهو اسم من التعلق الى الابد
 ويجوز ان يكون مصداق طلق بالضم والفتح وفي طائفة من شعاع اراثة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحة زينة من
 بجي العتق وانما قلنا بالصددين اعلافا للشهور لم يدخل فيه الطلاق الوحي لانه ليس بطلاق كما صرح في البسوط
 ولان الحد الثاني اشرف في انتفاء المستصحب يقع الطلاق من كل مكلف كالذكر والمجني والمدعى بلغ غير رشيد والمجنون والمخفى
 المحبوب والمجنون والهازل الخاطي فقط فلا يقع طلاق الجبره وانما كان ولا يجوز الذي يفيض اصلا او يفيض في بعض النعمان
 والعدم عليه كما في النظم وفيه شاة ان عقد لولا ان يقع طلاق وهو الصحيح كما في الكبرى ولان الطلاق مباح لكونه
 عدم موافق للاختلاف لانه في اصل البعض المباحات لم يترجم الى البعض كما في قولهم ام لا يورثه لو كان الكف سكران او غير
 عقد لكن غير ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يترجم كان تصرفه باطلا كما في الزاوي ويدخل فيه البهي فيقع طلاقه وعلم الفتوى كما في
 النهاية وكذا من سكر من الخمر او الميثاق او الميثاق وكذا في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكسبي وكذا السكران ما يعتد به

صفة كروان
 بياض في كروان

رضى عنها

والبيع

والجواب خلاف الحد او عبداً خاص بالذكر لعدم نفاذ الذكر بغير فاته لا يقع من سيده الا اذا شرط في العقد فقال زوجتك منك عريان
او ما يبدى اطلاقاً كما شئت فقل العقد قبلت ولا من نكاح ولو اباؤهم واحسنه اى احسن الطلاق واستقر طلاقه واحدة
اى يطلق اثنين آخرين في الطهرين الآخرين في الحيض واحدة اخرى في طهر اخر في الغيرة وفيه رفق الى انهما لا يجوز في
طهرين الحيض والغائس لانه منفر لا على وفيه لفظه الرغبة بعد الوطى فالاحسن ان يرد بغير شرط وحدة الطلاق وكونها طاهر
ومطلوع وغيره مطلقاً ما لا يلى والطلاق مشروطان بالبرء يكون سبباً وملاً عنه خلافاً لما كان في النكاح وحسنه بلا حاق وهو في
الطلاق باعتبار الاحسية والحسية ويجوز ان يجري الصغير على اسم الاثارة السنة اى منسوبة الى السنة في ثمة التارة للنسبة كما ان في قوله
ولا تطلق السنة على سنة واحدة وسنة ابتاعها كالتطلاق على الوجه المذكور متابعاً للجنس من الله عليه السلام قالوا بى على اسم الله
في اتباع سنة واحدة عليه السلام كما في المصنفات طلاقه واحدة لغير المدخولة او لغير المدخولة ولو كانا مدخولاً اذا لم يكن بينهما خلوة ولو كان
الطلاق في حيض او في وقت فخر الطلاق في الحيض مكره والمطلوعة تفرق الطلاقات الثلث الرجعية فاول ايل طهارتة وقيل في كل
وهو رواية عن العينية والا فلا شك في الهداية ذكر في اقتفاء لوطى على اثر كل حيضة واحدة ففى مكرهه لا على من لم يزوج فلما زنت ثم
والنكاح ففى على ما قلنا بعضهم كمالى المحط فيها اى الطاهر فمن تجوز ولا موطوءة تفرق الثلث في مكرهه اى الصغيرة ولا يستمر المحصل
ويبقى ان يطلقها في غير الشهر حتى يفصل بين كل طلاقين بشهر بالطلاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بشهرين وما عده
عندهما كمالى الاول من الرابع والثالث والاولى كمالى النظم وفي ثمة أشهر في الحاصل عند الشهرين وعند مكرهه في لا تطلق السنة
الا واحدة كما في النظم ولو طلق هو لغير النسوة الثلث بعد الوطى يجوز طلاقهن المستعصية لوطى وفيه عية اى بدى الطلاق وحلها
الاول لغير الوقت وانما في العدد فالاول طلاقه واحدة وقعت في طهر وطعت المرأة في احدى حيض مرة موطوءة او نكاحاً فانها لا توطء
فمن احسن او حسن كما في الثاني ما في اى فخر واحدة من الطلاقين او الطلاقات بلا حجة صفة لما فرقهما بغير اى بين ما فرقهما
من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصلة من الطلاقين او الملك برة كما في الجدة في طهر بوجه كالتطيقين والطلاقات في حلقها
واعلم ان في الصدر الام لا اذا رسل الملك حمله لم يوجع واحد الى من عرض ثم حكم بوجع الملك سياسة لكثرة بدى الناس وتامه
في التزانه ويوجب اى يجب رجوعه الاصح وقيل يجب كما في الهداية ان يطلق المدخولة في الحيض فاذا طهرت من هذا الحيض طلق ان
شاره لغيره بغيره والعلم الذى عقيب هذا الحيض محله الطلاق السنة كما قال الجب جعفر وزفر عند ابي يوسف لا يجوز وقيل محله
كما في شرح الطحاوى وفيه شارح الى ان الطلاق في الحيض بدون الرجعة يخرج العلم المذكور من ان يكون محله للطلاق السنة كالحال
في جازل الحيض بدون الرجعة كما في المحيط وطبق لمره ثمة وطلاق الامة اى الغيرة او الكنية او المدابة او ام الى الانسان ومكرهه
اى صريح الطلاق ولفظ طاهر المفعول فيه طهر لا بينا ما استعملت في قوله من لفظ فيه اى الطلاق دون غيره وهذا ام ما في المحنة
وغيره انما استقى من الطلاق وهو لو كان احدهما سأل طلاق اى ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شىء من طلاق على ما
وهو ليس بسبب من اى فاعل ولا ذكره وطالفة لغيره ومطلقة وكذا ما بطلقة بفتح الطاء واللام السدودة واما بسكون الطاء

لا يبالى بفعل متعلقه لان يكون مضافا اليه كماله على كثره عاياتها لغير كونه العلول مستلزمه ففقدت بمدة شرا ثم لم يمت
الشوب يومين بخلاف غير المتدافاة ليم فقلت يوما كافي الكشف والكافي وغيرها ولا يروى في التلويح انه يشكك بالكم المتدافاة
بالدة وهو غير متدافاة لان الماد بالمتدافاة يستوجب شرا للماد كما ذكره المحقق ولا نسلم انه يقدر به الماد عاياتا منه عند بعض
المستلزم وهو ان كافي الكشف والواجب في تفسير المتدافاة بتجدد من المرات المأثمة من كل وجه حسابا لم يكسبه يوم بغيره بل يكسبه
بجوه من السيف فان كان الامور باليد يقدر بالدة التسوية للماد فيكون فعلا مستدافا لغيره في الماد يعني فلو قدم الماد لغيره
غير ان لو قدم فعلا بلا علمه لانه معني كافي في شرطه عليها واليوم يستعمل الوقت المطلق في جوه من ذلك ولو لم يراع فاعلم
يتدافاة وهو بخلاف المتدافاة كانت طاق يوم بغيره فان الطلاق لا يقدر بالدة التسوية لطلاق بغيره بل يكسبه بالدة التسوية
كالتي لان يلا ان علمه اقترابا في الاستدلال ومما جازب العمل المضاف اليه سواء كانا متفقين او متخالفين وفي خلاصه خلق على المعنى
محقق الكشف لان بعضهم اعتبر جانب العمل في مثل المثال الاول وجانبه ايضا اليوم بخلافه انما جعلت طاق وان كان المختار
جانب العمل في هذا المثال واستعملوا اصل هذا الظرف بمتى الشرط كما ان العمل بمنزلة الجزاء في الحكم كما اشار اليه المحقق في هذا
كله عند عدم التورية والافان على كل حكم غير استطاق يوم بغيره وان كانت مريوم يكسبه الشمس كافي الاصول وان كان في الماد
غير المتدافاة صدق ففقدت من ابيوسف انما يصدق كافي انظم واعلم ان ما ذكره المحقق في التلويح قد خالف بعض ائمة في الحقيقة
فلا تقبل عنه وفي انت طاق تلك من الطلاق لغير الوطوء يقع تلك التلويح كما يقع اثنتان في التلويح وبالعطف او بالان
لها انت طاق وطاق وطاق او طاق ثم طاق تبين تلك التورية بالاول من طاق لا غير عدم توقفها على الكلام عام وعبر
قابل لغيره وغيره اشعار بانها تبين بالاول بالظرف الاول لوقال انت طاق طاق طاق كافي المحيط وغيره كالمعلق طاق
وقدم الشرط بان قال انت دخلت الاطراف طاق وطاق وطاق وطاق فان الاول معلق وانت في قوله كما ان الكمال معلق
عندها كما اذا كانت موطوء عندهم ولو عطف بهم فالاول معلق عندهم والبول في قوله لا تبين بالثاني لو اذنت في الماد
كما ان الوطوء يتبين في الماد بالثاني والثالث والاول معلق عنده كما ان العمل عندها وبالعطف كالعطف بهم عنده بالثاني
الوطوء الاول معلق والباقي واقع ويقع بالعطف بالاول والثالث والكل على كل ما ذكر من اثنتان او اثنتان وبالعطف بعد الشرط
ولو غير موطوء ان اثر الشرط توقف الاول على الآخر فلو عطف ثم كان حكمه كان بلا عطف والموقوف مقدم ولو كان بلا عطف فالاول
واقع والباقي غير الموطوء فهو في الموطوء اثنتان معلق والباقي واقع الكل في شريح الطحاوي وفي غير الموطوء بهن الاستطاق
واحدة كانه قبل واحدة او بعد واحدة يقع طلق واحدة لانه انشاء اطلاق سابق باحجيات بالاول ولا يسلط على التورية
الموطوء يقع في ما تبين اثنتان لانها قابل لها وفي الموطوء وغيرها بقوله انت طاق واحدة كانه فيها واحدة واحدة واحدة
او بعد واحدة واحدة واحدة واحدة واقع في تلك الصورة لا يربح اثنتان لانه انشاء اطلاق سابق على طاق في قوله
انشاء طلقين بعبارة واحدة يقع اثنتان ولو غير موطوء وان ذكر المحقق اليهم فان قال انت طاق هكذا وانما الى عدل الطلاق

اشارة الى انهم اسناد البيوت في الرواية اليها كما سياتي في حقها انت بري واستعاضا عن كماله الخبز او غيره مما هو معروف في حق
 جوابا واصلها الى شئنا وكما في عرضها بما يعيب وفيه يقين والثالث نحو اعتدي على عدي ما عليه من لا فاعلموا انهم
 بغل استبرأ كسر المزة قبل ايام رحلتها الى طبرستان رحلت من الموصل الى راجع اخذ العلم بعد الولد انت حان طلقه واحدة او
 انت منفردة من بين قريته فواحدة مصداق خبر ويجوز ان يكون يتبع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكن ولما اذا غرت فاختار
 لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم يزوج الصحيح الاول كما في الكرماني انت حرة عن ريق النكاح او غيره اختار لك زوجا ولو لا
 امر لك اي عملك فيتنا والاطلاق وكذا طلاقك وامري بسلكك او في ذلك او يمينك او شأنا لك او فلك لولم لك كما في الخلاصة واليد
 سرحتك اي ارسلتك عن قيد النكاح او عملك كذا فارتفعك عنه فعمل جوابا ولا يجهلها اي الرد والسب كما ترى وفي عادة القوم
 بان الغا فلا كناية كثيرة من نية الى اكثر من خمسة وخمسون لفظا على ما في النظر والتفت فكر في الجواهر قال لا بد له كرم او ما
 كرم او است واذ شتم او تلامه شتم لم يعمل بلا نية في حالة الرضاء اي غير الغضب والمذاكرة ينوقف العمل اي انما تمام الشدة
 فائبر الى النية فلا يقع شتم من البين والوجه بلا نية لا احتمال غير الطلاق والقول في قوله النية وفي حالة الغضب ينقطع
 القسمان الاولان اي ما جعل الرد والسب على النية لا احتمال الرد والسب وفي حال مذاكرة الطلاق اي سواها اوسر رعاها
 الطلاق يتوقف انهم الاول على النية فقط اي لا الاخر والاخير ان فلم يصدق الزوج في تلك النية قضاء له بها تنق الغضب
 في الاخر وفي مذاكره الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذا اللفظ فلقضاء اذا اقرب الغضب والمذاكرة وكذا اذا قامت بينة عليها
 او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس النية كما في المحيط وعونه وكذا في الزهراني انه يجهل وفي تلك النية من رتبة
 او لا وقال ابن سلة ان حلفته في منزله فعدت في الكلام سيرا الى ان الكليات غير مبررة بدون النية وكذا الحال وانما العزم
 ليزول ما فيها من اسناد والمرد فان نوى بهذه اللفاظ وهو ما سوى الشك المستشاه وهو اختار كما في ذلك من الطلاق
 تقع الشك لانها من نوى البيوت الدالة عليها ولا يوجب نوى بنية او جعيل او شتران او لم يوشى بنية واحدة وقعت
 لانها انما ما تدل عليه في شرا بان اذا لم يوشى بنية او يمينها اي الملاء وقيل بين الاول والختم كما في الشك في المحيط وعونه
 قال ما يتوقف على النية من هذه اللفاظ يستبين ما لم يوشى بنية او يمينها او اعتدى واستبرأ وحكم وان واحدة من اللفاظ
 الكثيرة تقع بالنية واحدة وجعيل وان نوى الشك او البين لا ينعط الله عليه ولم يطق سوية رضي باعتدي وراجع واستبرأ
 كالاعتدافان فيه امرابا بعدة واحدة لم يقع حصة البين بل الطلاق كما قال في بيع الطلاق باسناد البيوت في المحرم عليه
 اي ان يزوج كما يقع باسنادها اليها بان قال انما بين او عليه حرم لكن بدون الصلح يقع باسنادها اليها لا يجوز ان
 يقع عليه وذلك لم يقع ولما نفي كما في المحيط وعونه لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوى بان قال في المحيط وعونه انما
 المتقدم يتصور في حقه فصل نفوض طلاقها اليها اي نفوض الزوج تطبيق زوجته الى راحة في الكرماني لا يفتقر الى كرم
 بان كان شق مثلي ان يقول لا يجهل طلق نفسك او اختار او امرك بذلك او غيره يعتد به ذلك النفوذ في مجلس عليها ان يجهل

ظننت التوفيق فيه لمع او غير ذلك امتد اكثر من يوم فلما ان يقول في ذلك المجلس لا هو طاعت نفسي وفيه شعار بان التوفيق
 عليك بقية الجواب في المجلس قال بعضهم لا توكل ببقية ان يكون جميع العروقة كما قال اخرون وكلام الفصولين سائل الا
 والتميز الى اخر الان يقول اني مستملا بصيغة التوفيق كما سئلت فانه لا يتقبل بالمجلس ولما فرغوا كنت قبل التحليل كما سئلت
 او يقول حتى سئلت او اذا سئلت فان له ان يتعلق بنفسها واحدة في مجلس اخر لما تقدم الاوقات فلو ان سئلت فانه يتقبل بكونه
 للتعليم ولا يرجع للمعوض عن التوفيق وان قبله المشية وهذه العارضة اخرى الاستثناء وهذا مستور ايضا بان التوفيق عليك
 لا توكل ببقية ان يرجع عنه وتوفيق طاعة الى غيره اى غير زوجته من رجل واحد او من اول زوجة اخرى لا يتقبل بالمجلس
 يرجع عن استثناء فكون التوفيق الى غيرها فكيف الا اذا على المشية فانه يتقبل بالمجلس ولا يرجع عنه كما في الجهد وغيره لكن
 العارضة الى ان لا يجزى امر الى بعد كان تلك كانه فقيد بالمجلس ولا يرجع عنه والمجلس على مجلس العلم اما يختلف بالامر من عند
 بالقيام اى قياما مستورا كونه ان كان القيام يفرق الى وفيه ايه الى انها لو كانت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفي خلاف كافي
 العارضة الى انها لو تعدت عن القيام او انكسروا او اصبحت اوان كانت عن التعداد او تزوجت عن الاحتجاب لم يختلف كافي
 الاختيار والذهاب الى المجلس او غيرهما فلو شئت من جانب بيت الى جانب اخر من التوفيق او المشرع في قول لا يتعلق بما فيه
 كما اذا امرت وكليهما او اجنبيا مع او شرعا او على يتعلق بما مضى يعرف انقطاع لما كان فيه لا يتعلق بالعمل ولو لم يست نيا بها
 غير قيام او كانت وشرب او قرأت او انت الملكوت او تكلت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه شعار ايضا لو اختلفت بنوم
 او اختلفت او اختلفت او اختصا بامرين من التوفيق اختلف كافي الكفاية فكلها كونه لا يختلف بالمجلس بسبب انكسار الاول
 ان يدين حكم البيت او لا يتم بشية به ويكون ان يتم ان الذهاب بيان له على انكسار وسبب انكسارها فلو اختلفت بالمجلس بان اذ وقعت
 ثم عارضة بعد التوفيق وبالعكس والاعادة شاملة للرجل حتى لو كانت على عارضة واختلفت نفسها في خطا ان كانت حرة فلو كان
 ما اذا سبق خطا ثم اختارها كما في العارضة وغيره وفي قوله لها اختارى بنية التوفيق بنية حقيقة او حكمية كما اذا قال في الخبر
 او المأذون فلا بد ان ليس على الخطا اذ قد كان في الصوريين الحاجة الى التوبة فكانت بتاويل صدره معطوف على قوله المأذون في قوله
 وشبهه غير من كلام العرب ليس كلامه خيرا كما ظن وانما اختار العارضة او الاختيار بالمجلس في نيا ياتي اختار الاول
 زيان نفسه علما بما ياتي ان ان يتم ان العارضة لا ترفع لكونه لا يقع الاطلاق باينة فلا يقع ذلك لانه لا يقع التوفيق ولا يرجع وان
 لو كان اختيار النفس على الكمال في الامرين وشبهه وقع الطلاق وقصد قيا في اختيار نفسه لا ذكر مثل النفس في كونه للذات كلام
 والاب ولا هو من احداهما اى كلام احد الزوجين او مثل قوله اختيار في كونه للصفة كطهارة في قوله اختارى اختياره لغير
 بالنسبة الى غير ذلك كما في اختياره في كونه معطوف على النفس من احداهما او من اثنان او من اكثر المعطوف والمعطوف
 عليه التوفيق ولما ذكر احد الزوجين الدليلين على البينة هكذا بينها على كيفية استعمال المعين للاختيار والمعلول في كلام
 احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من اللفظ المذكور مثل ان يقول اختارى اختار او طلقه او لمك فقول

لاختيار دست در بيان ان
 كونه يكون التوفيق امرا

三

الصفحة قبضه حشيش
فقط ارباب الباس

حكم بالطلاق في أول ثلاثة أيام من الشهر وأما لو كانت غير معلومة فترجى ما خرج في ثلثة أيام من الحكم هذا
 لكن عمدة الهداية كالوفاء والحاق وغيرهما من هذه المصنفات في غير موضع من المصنفات فالتحقيق في ذلك فالتحقيق
 طلق في أول ثلاثة أيام من الشهر وأما لو كانت غير معلومة فترجى ما خرج في ثلثة أيام من الحكم هذا
 غير المعلومة من حيث كانت طالق فقلت فترجى ما خرج في ثلثة أيام من الحكم هذا
 فإن كان حصة حصة فالتحقيق في ذلك فالتحقيق في ذلك فالتحقيق في ذلك فالتحقيق في ذلك فالتحقيق في ذلك
 فقلت في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 المولد لا يملك الزوج واحدة قضاء وطلق من ثلثة أيام من الشهر وأما لو كانت غير معلومة فترجى ما خرج في ثلثة أيام من الحكم هذا
 الشاة لأن الله عز وجل قال في المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 وفيه نظر الخلفي وتصديقه كما في علامة المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 الطلاق يشبه في أي فعل متعلق بأحد من الطرفين في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 منها ولو فكر في الملك سواء وجد أو لم يوجد فلا يقع أن لا يكون في الملك أو وجد أو لم يوجد فلا يقع أن لا يكون في الملك
 طالق فان كانت أحدهما أباها أو واحدة المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 تزوجها ثم طلق في الطلاق وإن أباها أو واحدة المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 كانت لا يقع في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 لم يوجد الشبان وإنما استعمل التعريف بالطرفين لأنه لو كان طالق إذا جاز صدق وفيه بعد وطلعت عندي جهة الصديق
 وكما مر في غيره من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 وجد الأكل فليج شرط واحد وقال المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 نحو أم أول طلاق فترجى المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 والباقي لا يخلو أن شرب ثم أكل لم يمتنع كما إذا أكل ولم يشرب لأنه في الصورة الأولى يدرم الخلل اليه قبل الانعقاد والاشارة
 وتعلق بوجود الشرب بل إن أكل ثم شرب لم يمتنع لانعقاد وانعقاد وقاية له لا الأصل كما إذا قال الرجل ما دام ربي أو تراه
 ترسلني أو أراها لم يمتنع بها في المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 لانعقاد وانعقاد للمصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 في الحال كما مر في المتن اثنين الجزاء السكن المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات
 التفرج كما مر في المتن الطلاق فقال إن كانت طالق الطلاق ثم تجزى أو وقع في الحال المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات في غير موضع من المصنفات

أشبع من ما

طابق ثلثا ثم عادت العطفة الثلثة بعد التعديل والعدين ثم وجدنا انطباق ثلثا فلما انقضى الطلاق وحيز شعابا في الموضع
ما دون الثلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما يجب في الاجتهاد وان حصل وصلا متعاقبا فلا بد من كون كل واحد منهما منفصلا
او ضمما او كان بلسان نقل فطال تردد ان شاء الله او لم يشاء او لم يشاء او لم يشاء او لم يشاء او لم يشاء الملك او الحق او الشر
او الحايطة وغير ما لا يحكم مشيئة وانما سبب الاستثناء لما لا يردى بزيادة كلامه انما على كل صوم الطلاق واعتناق ولا
غيرها جزمي فثبت بان ان شاء الله او انشأ في هو طلق امر في ان شاء الشيطان لكنه لا يفل في الامور بعضهم بطلان الحكم
فلا يستثنى بطلان اعداء الحكم كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى لا ينفق كما ذهب اليه محمد فلو قال ان شاء الله است طلق وقع عند
الشر لم يذكر في المصنف ولا يقع عند ابو يوسف ولا يطل ولو قل ما كان في النهاية والكلام بين عند خلافا لمحمد فلو قال ان طلق
بطلان في فعله حرم قال ان طلق ان شاء الله لم يثبت عند خلافا لا ينفق ولا يقع الطلاق عند هذا الكلام مضمون في ان
لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس وانما الاستثناء بعد الكتابة بطلان كما لو تلفظ بها في الكفر والاركان في قصد
لم يشترط فلا يجرى على سائر الحكم كما في المحيط ولان الاستثناء من غير تعديل كما ذكره وتحصيل بان يقول ان طلق
ان جاء الثلثا او الثلثا او احدى او ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجموع العلم وقوله ما يتعلق به في المصنف وانما
فصل من خبره ومريض قال حاله في حادثة الغالبية او غلب الظن في جالده في الظن لكثرة الاستعمال واكثر احوالها
اعتبر والغالب والكره بالصحيح والمريض المذلل او غيره وهذا احد للرعي من الموت ثم شاع لم يلج في المذلة ثم ذكر في صحيح
ما يخص الرجل من احد او ما في الخبر فقال كبري عن اقامة مصالحي عن الذهب الى احوالها خارج البيت وصحيح
كما في المحيط قبل هذه المرأة انما تجوز في البيت وقيل لا يصح اقاما وقيل لا يصح وقيل لا يصح كذا في الكفاية والمرأة اذا انفكها
الرجع الذي يكون احوال انفصال الولد كالمريضة اما اذا انفكها ثم سكن في غير بيتة كافي في الزينة وقيل لا يجرى ولا يجرى ولا يجرى في الزينة
والسبل والقعد والمفجع والمذوق مادام يزداد به فهو مريض كما في المحيط ومثل من بارى كى خرج من صفة الفصال اجلوه
المباركة بالصحيح اقدم ليقول المصاحف عند بعضهم وقيل هو الصحيح او يصح في الحار ويبلغ من قدره طام المفضل كمن احب البع
بغيره او كسر السفينة وقيل في مريض يرمى لا يقره بغيره فانه كلمة من الموت مصدر مريض لزيادة البصاح فلو كان اي فرق
المريض في حاله لمريض في حجة بان طلقها جميعا او بليان واحدة او اكثر او قال فذلك طلقك في حجة ثلثا او اجابت امر في او ثلثا
او رجعتا بغيره هو اولى هذه وكان بيننا رضا بغير رضاها احتراز عن غلو الجمع وبما فرقه وقعت من قبلها كناية ان المرأة
العين نفسها وما يتخلل للمرضى في موضع ثوبان لو زنت ولو في هذه ولو كان من غير ذلك السبب من خوفه ومريض امر في
في هذه نزلت تلك الزوجية من الزوج كانه قصد البطلان ان شاء الله عليه ولا يصح بالطلاق الزوجية بامر الفاعل وانما نزلت نصرة
للعدول فلا يرتفع من الزوجات ان تحت طلقها بغير ائتمارها لعلها مات ونحوه او يهودية تحت مسلم طلقها جميعا
او بيا بيا ثم اسلمت ثم مات كما في المصنف والنفق وغيرها وقيل في نصف الفصال اوجم بالضم او ملحقا به وهو الذي اصله المولى الى

ومن هو

بصر

بهما من الحريه او حبس لقتل قصاصا او جراحا صحيحا في هذه الاموال ومات او قتل ليرث منه ولو قصاصا
 في مرضه على طاعتها في محرمه ^{وكان} عدتها بان قال الميراث لها طاعتك ثلثا في محرمه وانقضت عدته وصدرت الزوجه فالأحسن
 لو صدرت في مرضه على طاعتها وعدتها اولا بما تاتي بان الميراث زوجة بامرها بان قالت لطلقيها بانها او ثلثا لطلقيها كذا
 ثم اى بعد التصديق او الابانة اقر الميراث لها عليه بدون سر كان او غير او اوصى بها بل اى فعدت كان لها عنده الاقل من اى من
 الدين او لخال ومن الارث او قلها الاقل او قلها حال كونهما من الارث فهو الاول الاقل من الطرفين كل على اقل الاخير
 وهو الثاني المستلزم من بيان الميراث عليه لا من الفصل على لا ينفى ان يقع من الميراث الاقل والاولى وفان شاذ كان فلا
 اى الحبس ومن ضمن مطلقا من الميراث على الميراث مع اعدتها ليرث على غيبته وبينك فان يوم ان يورث حقها بكل بعض من الارث
 الميراثين بنوعها وانما عدتها لان عدتها اياها اقرار الوصية لها في صورة التصديق اذ النكاح قد زال وان علق في الميراث
 الميراثين بنوعها بشرط ويجوز ذلك الشطرنج من ثبوت لا ينافى ان علق الميراث بنوعه سواء كان له ميراث او لا ميراث في الميراث
 والصلوة والاكل وكلام الكوفيين وطلب الحق من المحرم وغيرها او علمها بفعلها اى بفعل زوجته فلا بد لها من ان تستفسر وكونها اذا
 كان فعلا لها بغيره فلا ترقى على كل حال وهذا عندنا وكذا عند مجاز اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض واما اذا لم يكن
 الا الشرط فلا ترقى او علمها بغيره اى بفعل غير الزوج والزوجه وقد علق في المرض ويجوز شرطه لغيره كما اذا علق بفعل الزوج
 او بغيره اى كفى من الميراث فان علق في المحرم ليرث او بغيره فلا ترقى في النكاح فلا يصح لها ان يدخل في الميراث او ميراثها
 قالت طالق ثم مرض زوجها الشرط ليرث على بعض الروايات ويرث على الميراث بالكتابان ويقومون على بيتها
 بفعلها او بفعلها ولا بد منه او غيرها في مرضه ويجوز فيه والله اعلم **فصل** في الرجعة بالكسر والفتح اضع لغة الاماخذ
 شرعا اعادة الزوج الزوجه الى النكاح كما كانت عليها وذلك لانها كانت تحتها لا تدين بايام الحيض ولا شهر وبالرجعة عادت
 لها كما كانت لها شرطا ان تكون في العدة كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريضها لرجعة فمأخذها ان انقضت العدة بطل
 حق الرجعة في ذات الحيض انقضت بغير الانقطاع اذا كان عشا واما اذا كان اقبل فحين تغسل او يحض الوقت الذي
 يسع الغسل والحيض لم يوفى من الصلوة بالتيام عندها والتيام عندها وان ابشأ المرأة عن رجعة لانها استدامت النكاح
 ابتداءه ولذا لا حاجة الى العقد واليلى والميراث لوقته ظن في الرجعة وكذا الباء بعد حقيقته الى طاعة تامة او ثلثين اوقية
 بالفتح او طاعة او ثلث طقات سواء كانا نكاحا او تعينا في بشرط الرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية ولا يكون بعد التبريل
 ولا يستوفى الثلث جهرا او تيمما وان تكون مدخولا في ايمانه ولا كذا في المحرم وغيره منها ليرث من سكن الدخول ^{حقها}
 في الحرة واجبت امراني في الحرة او الغيبة بشرط الاصلام ورد ذلك واسكنك واثبت عندها كما كنت وان امراني ان نوى بها
 الرجعة وبان اودعها في النكاح او طلاق مشيئا لها تصح من وكيلها كما في الزنا وما قدم على العدة لانها مكرهه كما في الطهر
 ولو طهرها لاعدت الرجعة في العدة كما يتبادر ان نرضها الغرض الوطى عليه كذا في الميتة وفيه اعدان عن الحرة فانه ليس برجعة

مولى لا ينجس بالموت بل هو الحي في قبض فلا حاجة الى بيعة ولا ينجس الابا على حاله لو لم يولد الى كان طويلا كمال العقل والقدرة
 الزوجية ولا على انها اعم من ان تكون في الاستدعاء والبقاء معا او في ثلثه فقط فلا يكون زوجة اخرى ثم انما يطهره ثم مضى من طهره
 وفي عقد وضع عليها طهارة كما في النجاسة لكن في قبض الوالد من زوجة لانه ثم اشترها فانما نفقت منه لم يزوج اربعه اشهر من طهره
 او يبيعه وتامسها جارة الخواص حرة على من الزوجية وشهرين امه عطف على اربعة اشهر حرة وفيه شبهة ان لا يزوجها على ان لا يزوجها
 لو كان ابلا بل يبيها والى ان الوطى فذلك المدة لا ثم ولا ثم ومطالبتها فلولم يطام منها لا ثم واجبة التفتة عليه عند تلك المدة
 كما في خزانة المفاتيح والى ان مطلقه بالبيع واستدراج الايلاء منها والى ان طهره نفس العبد كما في المحجاة والمكافاة فالحق في غير ذلك
 قضى والمنايا ان الايلاء منع النفس عن قربان النكاح من غير ان يكون له بالبيع بالايلاء بالثمن لو عجز من خلافه ونحو مطلقه او موقفاً للمدة المذكورة
 وفي شرح الطحاوي ان جميع القاطنات بين ابلاهما وفي الاختيار ان مثل الاقربك والاهملك ولا احكامك ولا اغفل من ذلك من خارج
 غير محتاج الى البيعة وشبه الاستك والاصل بك ولا تزك ولا بيت سوك على ان تزكيتا يحتاج الى البيعة وفي النظم لو قصد المصير غير الزوجية
 وبيعت في النكاح ابلا مكره ولا مكان حكم الايلاء عاقله لساير احوال فان لم يبيعه مكره فاقربها بالكسر من الزمان بالكسر وهو الذي
 استعمله الجامة كما في الطهارة في الدنيا المذكورة حيث فيمنه بالكسر في بعضها كما في الطهارة ونحو الكفارة المعلوم في الحلف بالله اى بالبيعة
 وصفاً له وفي غيره اى حلف في الحلف بالله من الشرط والجزء الخ قوله قال ان قربك فانت طالق او والله الاقربك بين واحد في
 الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كسنتم او عتاق عبدة الشاة ثم لم يزوج بها او لم يزوج بها في النظم لو قال ان تزكيتك والله
 انما اقربك فانت طالق ثم تزوج بها او كفارة بالزمان ووقع باين بتركه بطا طلاق ويسقط الايلاء ويسقط الايلاء كما يراى بان ولا
 يقربها في المدة بابت الزوجية واحدة ثم استأنف كلاما بلا عطف على بابت كالح وقال وسقط الحلف الموقت اى المصير بحد او
 مداهن من التوقيت وهو يقرب من الوقت فلا طهارة لانهما انما يشتر او ما ينشأ منه في الاول لا مضى اربعة اشهر فلم يزوجها بابت
 بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بابت ثم تزوجها بابت انما مضى اربعة اشهر اخرى بابت واحدة وسقط الايلاء لا يسقط الحلف الموقت
 اى غير الموقت فيبقى التمسك وهذا حسن ما في النسخ ان الوقت وموئيد وموئيد عرو الله لا ثم بترك حكم العبد فلو قال والله لا تزك
 ابلا ولم يزوجها في المدة بابت واحدة ولم يسقط الايلاء وشعره غير ان القديري لم يوجبها مست اربعة اشهر ثم فكذا في غير البيعة
 باخرين اى بطلانها في اشهرين او في اشهر من شهر بطلان اخرى مع طهارة اولى وقلا بالتقليد ان مضى مدة اى اربعة اشهر
 اخرى بعد كالح فان طهره كاللحم طهره في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائشا في المدة بالوطى عند الله ثم وباهل
 عند الجوز ثم مضى مدة اخرى كذلك اى بقاء في حد كالح تلك وفيه شبهة لان الايلاء لا ينتقل بعد البيعة بل يحتاج فلو كانت البيعة
 مئة الطهر ومضى اربعة اشهر لم يزوجها بابت بغيره وهو لا يحتاج كما في البسوط والانتباه المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان البيع
 قبل طهره او بعده وفي النهاية ان البيعة ما من وقت الطلاق ان كان قبله وبقى الحلف بالله وبتركه عليه وجهه وفيه شبهة ان
 سواء كانت بلا طهر كما مر او بالبيعة من الله لا اونها ثم طهرها ذلك والا يلاء ثابت حكمها لانه استكمل ايامه في هذا العقد من الله

فان تزكيتها

على واية الجامع كافي الحجاز ولم يفصل الحاكم وقال الاصل على اكثر من مائة سنة كونه ان ياتوا كثيرا اعماها وفي الجامع لا يكون كافي
انظم ان نشرت ارجل فلا يكون اخذ ما يفتق منه وان طلق بما الى قول لها انت طالق بعوض مال يوجب عليك او على مال يوجب
شرط ما يكون في عليك وقع باين لا في مع الجامع ان قبلت المرأة الا في المجلس وفيه شاذ بان الطلاق لا يترقب على الاول لئلا يكون
لغيره ما اذا وقع كافي القبولين وان خالفه سلم او طالق تجزأ على غير كافي ولا يجزأ في المجلس ولين ولو ذكره اعلم ان
فان يحصل الحكم بالباء كما ظن او خفي لعدم اوصية او غيره مما لا يترتب له اصلا لا يجزأ على المرأة لئلا يكون في المجلس فلو لم يفتق
عليه وقال وقع طلاق باين في صورة الخلع وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانه ان لم يوجب ابدل فان خرج مخرج الكفاية فبان مخرج
الافصح فرجعي وان طلبت الرجوع من الزوج ثلثا من الطلقات باللف وقال طلق ثلثا باللف فطلعت طاعة واحدة فبانية
تقع ثلث الالف بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وفي ان طلبت ثلثا باللف فطلعت واحدة طلقت واحدة
رجعية بل ان شئ من الالف للزوج على النوبة عند الحقيقة وبانية ثلث الالف عندها كالاول وان طلبت ثلثا باللف على الالف فان
طلعتا ثلثا طلقت ثلثا على عدها وما عندهما يقع الثلث واحدة باللف وثلاث باللف وان طلعتا ثلثا باللف طلقت ثلثا باللف
ان قبلت والا يقع شئ عدها وما عندهما فان لم يقع يقع واحدة باللف والجمع الثلث واحدة باللف والاخر بان بلا شئ كافي
المخالفين والخلع كالطلاق بالبال حاوضية في حقها اى المرأة فلا يتوهم فكل من جانبها شرط العقد من فروعها يصح رجوعها بها
قبل قبول الزوج فاذا كانت خلعت نفسها منك بهذا الوتر طلاق منك بكذا او اخلعت على كذا فوجعت غيبا بطل الاعجاب
منها الزرع شرط الغيار لها اى شرط الزوج الحيا والبراة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على ذلك الحيا وطلعت ايام فطلعت حيا
فبطل الغيار ان دعت في الثلث وطلعت ان لم يرد فيه فلو لم يرد البطل وهذا عند ما اعند ما لم يرد الغيار في طلاق ولا بد
ومنها ان يقصر على المجلس او المجلس لا يجاب فالاجاب في الاستدلال قبل القبول لا اعراض عنه اذا قامت من المجلس واقام ومنها
لا يصح منها التعليق بالشرط والاضافة الى الوقت ومنها ان يتوقف على حصول الزوج حتى لو وقف وبطل واجاز في كافي
والخلع كالطلاق بالبابين اى تعليق للطلاق بقولها في حقها للزوج حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
ولا يصح خبارة لنفسه جازما ولا يصح على المجلس فلا يطل بقبامه عن المجلس قبل القبول لكن يطل بقبامها ولا يتوقف على حصولها
بل يجوز ان كانت غائبة فاذا دخلها قبلها خيرا القبول في المجلس يصح من التعليق بالشرط نحو ان يفتق ثلثا فان قامت طالق ويصح ان
الى الوقت نحو اذا جازعته فخالعتك على كذا او العبد ولا في العتق يترتبها اى المرأة في الخلع فالقول بغيره كافي في العبد الاول
ان شئت نفسك بكذا كان للزوج قبل قبوله الاول والثاني الاول لم يبع نفسك بكذا ليس للزوج وقصر على شرط الحيا ولا
على المجلس وبمقتضى الاستعانة بخلع بلا ذكر لما على ما هو المتبادر وكذا الباءة هي ان يدعى كل منهما الآخر وقال المحقق ان
البراة وترك الزوجة خطا حقوق النكاح عنها اى الزوجين منها التفرقة المفروضة بالقضاء وما نفقه العدة ولولدها
تسقط الابدان والذكور المسكين لا تسقط طلقا ومنها البراءة المقبوض واما المقبوض فمخرج المختار وان دعى الخلع الطلاق يقع ولا

محتويات على كافي فالتفت ان الظهار مكره ثم شرع في حكمة فقال وهو على الظهار ويجوز وطها ودوا عيادى واعلى الولى
 كالقبيل والسلبه فلو فعل استغفر عن محرمه يجوز القبيل اذا قدم السفر كفى المحبط وكفى الظهار لان النظر لوجهه هو وجهه
 لم يحرم حتى يكسر سوا كان مويدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال است على كذا برأى الى سنة وقد جره الولى في السنة قبل التكفير ولما
 بعد ما فلا يجوز قبله لانه يستط الكفارة بمقتضى الوقت والمبادى ومن ان ليس لها طهارة التكفير وليس كذلك فان لها ذلك الحكم
 اجبر عليه الجس ثم بالنظر بان النكاح باق وان هذا البرية لا تروى الا بالتكفير ولهذا لو طلقا ثم تزوجا بعد العدة او زوج
 اخر حر وطها قبل التكفير كما في النهاية وفي است على كافي او مثل الى صح نية الكرامة اعى استحقاق البرية لا يقع طلاق ولا طهار
 صح نية الطهار بان يقصد التشبيها لام في الحرمة فيرتب عليه احكام الظهار لا غير نية الطلاق بان يقصد ايجابا لغيره فان
 لو نوى شيئا على لا يلزم شيء عنده واما عند طهار وكذا في رواية عن ابي يوسف في الغضب وعنه انه ابلغ فيه كما في المحبط
 والصحيح الاول كما في المضمرات وانما قيد بعمل لانه لو لم يقيد به ولو نوى فاعاد الكفر كما في قضى وانما قيد بالكاف لانه فهو يدونه كما
 مر من بعض الظن جعل من باب نيل سد وانت على حاله كافي صح فيه ما نوى من طهار او طلاق او ابداء وان لو نوى شيئا فابطله
 عند الحقيقة وابي يوسف اوفى رواية عنه وطها وعنده عمل وهو الصحيح من مذهب كافي قضى ولو قال است على امره كطها الى سنة
 الطلاق فطها وعنده وطلاق عندها والذاتى الطهار اوله من طها واجاء كما في المحطوق وفي اتق على الوصى او عنده لى
 كطها الى اذ قاله لنهاية النكاح والاديع فهو ظاهر منهن فيجب لهما كفاة كما هو ظاهر من امره اما احاد من امره الى ان يحل من
 مجلس الاديعه لى اولى فلهن كفاة واحدة كما في المحطوق ولى كفاة تقبى عرس مستورة بالعود وعنده عند المحقق من
 اصحابنا قبل بالظهار وحده وقال العامة بها كما في المحطوق وعنده لى الذرية على طها كما قال العامة وعنده لى كفاة كفى القنطن
 غير على الحر بالظهار لم يحل كفاة وانما قلنا غير مستورة لان العوق قد يرد عليه لمقتضى كفاة لم يرد بعد فلو ان لا يطها و
 الكفاة كذا اذ مات احدهما كما في المحطوق فغيره يجب بان يستمر وجودها من من طها مع انه غير صحيح كما ذكرنا ولى
 لى الكفاة عتق رقبة لى اعتاقها كما في العرب والوقت ذات مرقى مملوك سوا كان سونا او كافرا ذكرا وانثى كبيرا وصغيرا
 والتماد ان يكون الاعتاق معوقا بالبرية فلو لم يرد بعد العتق او لم يرد لم يجز كما في شرح الطحاوى والتكفير في الابنات قد تم على انه
 في بعض مرقى مرقى فالى اعتاق مملوك الهارب من جيل النفع لى البصر والسمع والنفق والبطن والسير والعقل ونحوها كما لا يخفى
 والاصح الاصل والاخرى والمخجلون مائة لا يجوز وفيه شعار يجوز اعتاق الامور كفى الاختيار وكذلك مقطوع عياله او رجلاه او
 اجهاده او ثلثة اصابع من كل يد سواهما او يدين او يجرهما من جانب بخلاف ما اذا قطع من يمينين ولا الذليل ولم الولد او مكاتب
 او بعض من لم يظا امره ولى ويخونه وقاتل الحرس كذا في الرويوس شانس يردا لكنا يرد وصف عبد مسروق بشيرة ويمنع
 ثم واقية النصف الباقي منه بعد اذ ختمه لى بالبرية والعتق الى تركه وفيه شارة لان العتق موسر لا يجوز كذا في دليله لى
 لانه صار كالمدر يتاخر عتق الباقي واما عند ما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسر لم يجز وهذا بخلاف وقامه في الاعتاق ولى علم

